

# محاضرات في تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية

من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠

شارك فيها

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي  
الباحث محمد العربي

الدكتور خالد حنفي  
السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد

تحرير

الباحثة ريهام صلاح خفاجي



محاضرات في

# تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية

من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠



مركز الدراسات الاستراتيجية  
مكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة  
والمشرف العام  
مصطفى الفقي

رئيس التحرير  
مي مجيب

مدير التحرير  
محمود عزت

التحرير  
ريهام صلاح خفاجي

المراجعة اللغوية  
رانيا يونس

التصميم الجرافيكي  
الحسن عصام

الآراء الواردة في هذا الكتيب تُعبّر عن آراء كاتبها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

محاضرات في

# تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية

من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠

شارك فيها

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي  
الباحث محمد العربي

الدكتور خالد حنفي  
السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد

تحرير

الباحثة ريهام صلاح خفاجي



## مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

محاضرات في تطورات المشهد الليبي : خيارات السياسة المصرية ١٣-١٦ يوليو ٢٠٢٠ / شارك فيها خالد حنفي، محمد بدر الدين زايد، هشام الحلبي، محمد العربي؛ تحرير ريهام صلاح خفاجي. -- الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

١ مصدر على الخط المباشر (صفحة).

يشتمل على إرجاعات ببلجيوجرافية.

تدمك 2-581-452-977-978

١. ليبيا -- علاقات خارجية مصر. ٢. مصر -- علاقات خارجية -- ليبيا. أ. حنفي، خالد. ب. زايد، محمد بدر الدين مصطفى. ج. الحلبي، هشام. د. العربي، محمد. هـ. خفاجي، ريهام صلاح. و. مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية. ز. العنوان.

2020336727377

ديوي - 327.612062

ISBN 978-977-452-581-2

رقم الإيداع: 2020/17058

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٠.

### الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: [secretariat@bibalex.org](mailto:secretariat@bibalex.org)

# الفهرس

٧	المقدمة
٩	(١) محاضرة «تحالفات وتوازنات الداخل الليبي» الدكتور خالد حنفي
١٠	أولاً: السياق الصراعي في ليبيا
١٣	ثانياً: مراحل الصراع الليبي
١٦	ثالثاً: تحالفات الداخل الليبي
١٨	رابعاً: مداخل التسوية السياسية
٢١	(٢) محاضرة «موازن القوى في المشهد الليبي» السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد
٢١	أولاً: مراحل تطور الأزمة الليبية
٢٥	ثانياً: المشهد العسكري العام وتبعاته الدولية
٢٧	ثالثاً: الوضع الراهن للمواقف الدولية
٢٩	رابعاً: أسئلة المتابعين
٣٣	(٣) محاضرة «الموقف العسكري في ليبيا والسيناريوهات المستقبلية» اللواء طيار دكتور هشام الحلبي
٣٣	أولاً: لماذا تتدخل تركيا عسكرياً في ليبيا؟
٣٧	ثانياً: ما الموقف العسكري الحالي في ليبيا؟
٣٨	ثالثاً: ما الموقف العسكري المصري تجاه الوضع في ليبيا؟

- ٤٢ رابعاً: ما السيناريوهات المستقبلية للوضع العسكري في ليبيا؟
- ٤٣ خامساً: أسئلة المتابعين
- ٤٧ (٤) محاضرة «جيواقتصاديات الطاقة والصراع الدولي على ليبيا»  
الباحث محمد العربي
- ٤٧ أولاً: الملامح الأساسية لوضعية النفط في الصراع الداخلي الحالي في ليبيا
- ٥١ ثانياً: الجيواقتصاديات ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية من الصراع الليبي

## المقدمة

أضحت المسألة الليبية في مقدمة الملفات المطروحة شديدة الخصوصية والحساسية أمام صانع القرار المصري والمتعلقة مباشرة بالأمن القومي المصري، فضلاً عن أهميتها الدولية والإقليمية بشكل عام.

ومع تطورات الأحداث فيما يخص المشهد الليبي، يأتي السؤال الرئيسي والمحوري لي طرح نفسه، حول خيارات السياسة المصرية تجاه تلك المسألة في ظل التهديدات الكبرى التي تواجهها مصر؛ مثل محاربة الإرهاب وخطط تنفيذ عديد من المشروعات التنموية لا سيما قطاع البنية الأساسية، وكذا من ناحية أخرى سياسة التدخل التركي في ليبيا، وما يمثله ذلك التدخل من تهديد للأمن القومي المصري، وكذلك منطقة المتوسط فيما يتعلق بدول أخرى؛ مثل اليونان وقبرص وإيطاليا، فضلاً عن عدم ثبات ووضوح بعض المواقف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. ومن ثمّ، تتعدد سيناريوهات خيارات الدولة تجاه المسألة الليبية.

ومن هنا جاء اهتمام مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية بطرح تلك المسألة التي تأتي في إطار برنامج البحث للقضايا الناشئة والإنذار المبكر؛ من خلال سلسلة من المحاضرات حول «تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية». وقد طُرحت خلالها عديد من الرؤى البحثية والتحليلية والاستشرافية بشأن تلك المسألة؛ المحاضرة الأولى حول «تحالفات وتوازنات الداخل الليبي» من خلال تسليط الضوء على الصراع الليبي، خاصة تحالفات وتوازنات المشهد الليبي؛ وذلك من خلال تناول أربعة محاور أساسية؛ هي: السياق الصراعى في ليبيا؛ والمراحل الأساسية التي مر بها الصراع الليبي، وارتباطات القوى الخارجية بالداخل الليبي، ومداخل التسوية السياسية. والمحاضرة الثانية حول «موازن القوى في المشهد الليبي»؛ من حيث الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لليبيا من الناحية الجغرافية، بالإضافة أيضاً إلى ثروتها الكبيرة النفطية وغيرها، ومراحل تطور الأزمة الليبية، وكذا المشهد العسكري العام وتبعاته الدولية، ختاماً بالوضع الراهن للمواقف الدولية. والمحاضرة الثالثة حول «الموقف العسكري في ليبيا والسيناريوهات المستقبلية»، من خلال توضيح أسباب التدخل التركي العسكري في ليبيا، والموقف العسكري الحالي في ليبيا، والموقف



العسكري المصري تجاه الوضع في ليبيا، والسيناريوهات المستقبلية للوضع العسكري في ليبيا. أما المحاضرة الرابعة، فجاءت لتتناول «جيواقتصاديات الطاقة والصراع الدولي على ليبيا»، وسياسات النفط والصراع الدولي حول ليبيا، وبوجه خاص، جيواقتصاديات الطاقة في الوضع الليبي؛ حيث يمكن من خلالها فهم تركيبات وتعقيدات مشاهد المنطقة، خاصة المشهد في ليبيا الذي يصعب تفسيره بمنطق أو علم واحد.

وانطلاقاً مما جاء في المحاضرات الأربعة، جاءت أهمية نشر هذا التقرير، وتقديمه للقارئ العربي، لتقديم الأطروحات الأربعة التي تم تناولها من خلال سلسلة محاضرات تحدث فيها، الدكتور خالد حنفي، والسفير الدكتور محمد بدر الدين زايد، واللواء طيار دكتور هشام الحلبي، والأستاذ محمد العربي. وقدمت هذه المحاضرات نظرة تحليلية واستشرافية لخيارات السياسة المصرية المطروحة في مسألة الشأن الليبي.

الدكتور محمود عزت

(١)

## محاضرة

### «تحالفات وتوازنات الداخل الليبي»<sup>(١)</sup>

الدكتور خالد حنفي<sup>(٢)</sup>

الاثنين، الموافق ١٣ يوليو ٢٠٢٠

تدور الفكرة الأساسية لهذه المحاضرة حول الصراع الليبي، خاصة تحالفات وتوازنات الداخل الليبي؛ وذلك من خلال تناول أربعة محاور أساسية، هي:

١- المحور الأول: السياق الصراعى في ليبيا؛ ويحصر مجموعة المعضلات الأساسية التي تمكننا من فهم الإطار الهيكلي لهذا الصراع.

٢- المحور الثاني: المراحل الأساسية التي مر بها الصراع الليبي؛ ويتضمن الديناميكيات التي أدت إلى المشهد الراهن.

٣- المحور الثالث: ارتباطات القوى الخارجية بالداخل الليبي؛ بما يؤكد على مدى ترابط العوامل الخارجية والداخلية معاً في رسم الإطار الهيكلي للصراع في ليبيا.

٤- المحور الرابع: مداخل التسوية السياسية؛ ويشمل عرضاً لأبرز القضايا الأساسية التي إن عُولجت، فيمكن بها تحقيق مزيد من الاستقرار في ليبيا.

---

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن سلسلة المحاضرات التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية حول «تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية» خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠ عبر البث المباشر على الصفحة الرسمية للمركز على موقع الفيسبوك.

(٢) مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.

## أولاً: السياق الصراعى في ليبيا

هناك سبع مشكلات أساسية في بنية الدولة الليبية قادت إلى تعقد المشهد الحالي؛ وهي معضلات قديمة تجددت سواءً إبان نظام القذافي أو حتى في مرحلة ما بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، امتداداً إلى المشهد اليوم.

وتبدأ هذه المشكلات بالأساس من فهم المعضلة الجيوسياسية. فليبيا لديها معضلة مزمنة، أو ما يمكن أن نسميه بمخلل القدرة، أي أن ليبيا تتمتع بنقاط قوة في الجغرافيا السياسية للدولة من ناحية، بينما تعاني من نقاط ضعف من ناحية أخرى. وهذه المعضلة الهيكلية هي التي تفرز معضلات لاحقة سيتم التركيز عليها. فهي دولة تملك موقعاً استراتيجياً مهماً ومنفتحاً على جميع الأقاليم، وبالتالي يمكن لأي قوة تحقيق مصالحها من خلاله، أي أنها دولة ترانزيت جغرافي. وبالنسبة للموارد، فهي دولة نفطية، وبالتالي فإن لها أهمية في إدارة الصراع على الطاقة، خاصة وأنها ترتبط بالصراع على الغاز في البحر المتوسط، سواءً في الجنوب أو الشرق.

لكن بالمقابل تعاني الدولة الليبية من عدة نقاط ضعف أساسية أظهرت خلل القدرة. على سبيل المثال: الخفة السكانية في ليبيا؛ حيث إنه رغم مساحتها الشاسعة التي تبلغ ضعف مساحة مصر تقريباً، فلا يزيد عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة. ولديها أيضاً أقاليم متباينة من حيث المستوى الاقتصادي والتنموي والاجتماعي والثقافي. وكان هناك اهتمام كبير بالتنمية بالغرب أكثر من الشرق الذي يقع في المرتبة الثانية؛ من حيث الكثافة السكانية مقارنة بالغرب.

ولا شك أن هذه المعضلة الأساسية هي السبب الأساسي في ظهور معضلات أخرى. ففي إطار الخفة السكانية، تحتاج السلطة إلى إدارة مركزية للملحة الأقاليم المتسعة. وهي الفكرة الجوهرية التي اعتمد عليها نظام القذافي على مدار ٤٢ عاماً، بوجود نقطة مركزية يمكن من خلالها الإمساك بزمام الأمور في الجغرافيا الليبية وتحقيق الترابط مع جميع الأقاليم الليبية الأخرى. وعلى الرغم من أن العاصمة الليبية تقع في طرابلس، فإن ليبيا تملك نواتين مركزيتين؛ هما: برقة في الشرق، وطرابلس في الغرب. ومن ثم كانت هناك فكرة السيطرة على ليبيا من خلال سرت في عهد القذافي. ويمكن ربط ذلك بحالة ما بعد عام ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

تتعلق المشكلة الثالثة بمعضلة الموارد؛ حيث إن ليبيا دولة نفطية تعتمد بشكل أساسي على النفط الذي تأتي غالبته من الشرق وثلثه تقريباً من الجنوب وكمية أقل كثيراً من الغرب. لكن لا توجد عدالة في توزيع النفط إلى الآن، ويستحوذ عليه الشرق بشكل أساسي ويسيطر عليه الجيش الوطني الليبي، وفي المقابل يصل عائده إلى طرابلس ولا يستفيد منه الجيش الليبي ويُوزَّع على ميليشيات. وبالتالي يشكل هذا العنصر على وجه التحديد مصدرًا لإثارة النزاع، لكن النفط ليس وحده ما يفسر حالة الصراع داخل ليبيا. فقد ظهرت موارد أخرى ما بعد ٢٠١١؛ مثل تجارة تهريب البشر، وتهريب السلاح، والتنقيب عن الذهب خاصة في الجنوب. كما أن هذا التشطي للموارد داخل ليبيا، لا يجعلها قابلة للانقسام. فنجد أن الماء يتدفق من جنوب ليبيا، والنفط أغلبه في الشرق، والغاز أغلبه في طرابلس. ومن ثم، فإن هذا التوزيع للموارد يشكل كالجأ لسيناريو التقسيم، ويرجع ذلك إلى الاحتياج المتبادل بين الأقاليم الليبية.

يلي ذلك، المشكلة الرابعة وهي معضلة العامل القبلي. فهو وسيلة للضبط الاجتماعي تم الاعتماد عليها بكثافة من قبل حكم القذافي في إدارة الأمور. ولا تزال القبيلة هي العنصر الأساسي في إدارة عملية الاستقرار الداخلي. لكن في مرحلة ما بعد الثورة، تعرضت بعض القبائل لحالة من العسكرة، في حين تعرضت قبائل أخرى لاختراقات من بعض الجماعات الإرهابية. هذا بالإضافة إلى مشكلة رئيسية أخرى، وهي صعوبة تحديد القبيلة القائدة والمهيمنة في ليبيا بسبب التوزع الواسع للخريطة القبلية في ليبيا. فوفقاً للتقديرات؛ فقبيلة الورفلة هي أكبر القبائل عدداً في إفريقيا وفي ليبيا بدءاً من مدينة بني الوليد امتداداً للأماكن المحيطة. لكن هناك قبائل أخرى في الشرق؛ مثل المقارحة والعبيدات والمسامير والعواقير والمغاربة، وقبائل أخرى في الجنوب؛ مثل التبو والطوارق والزوية وأولاد سليمان.

المشكلة الخامسة هي معضلة عسكرة الصراع. فهو جوهر المعضلات التي تعرقل مرحلة الاستقرار في ليبيا منذ عام ٢٠١١ إلى الآن؛ حيث لا يوجد فاعل أممي مركزي واضح يستطيع أن يحتكر وظيفة الأمن في الجغرافيا الليبية، خاصة وأن المؤسسات العسكرية الليبية انقسمت على نفسها عام ٢٠١١، وبالتالي صعدت الميليشيات العسكرية، واستطاعت أن تتغول على الدولة في هذه الوظيفة. كما أنه وفقاً للتقديرات الأمم المتحدة منذ ثلاثة أشهر، فإن عدد الأسلحة الموجودة على الأراضي الليبية يقدر بنحو ٢٩ مليون قطعة ما بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة، وهو ما يفرض إشكالية ضخمة خاصة فيما يتعلق بكيفية إصلاح القطاع الأمني وإعادة الهيكلة.

المشكلة السادسة هي مشكلة التيار الديني. فليبيا دولة ذات طبيعة صوفية تصيغ الوجدان الليبي. لكن حالها حال دول أخرى، صعد فيها التيار السلفي والجهادي والإخواني، وبالتالي تعرضوا لحالة من العسكرة. ومن ثم أصبح التيار الديني في ليبيا تياراً هجيناً، ولم يعد تياراً إسلامياً سياسياً بالمعنى التقليدي. فهو يعتمد على العسكرة وأيضاً على التحالفات البنينة، وهو ما أسهم في تفاقم إشكالية عدم الاستقرار في ليبيا.

وننتقل إلى المشكلة السابعة والأخيرة وهي معضلة التدويل؛ حيث شهدت ليبيا تدويلاً منقوصاً بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإسقاط القذافي في عام ٢٠١١ الذي لم يعمل على إيجاد - أو حتى المساعدة في بناء - قوة مركزية تستطيع أن تسيطر على الوظيفة الأمنية في ليبيا، وبالتالي ترك الأمر. كما أنه على مدار السنوات التسعة الأخيرة، باءت جميع المشروعات التي صيغت لإعادة دمج الميليشيات بالفشل.

وقبل أن ننتقل بالحديث عن مراحل الصراع، يمكننا أن نقول إن هذه الأطر الهيكلية شكلت خصائص رئيسية للصراع في ليبيا؛ وهي كما يلي:

- الصراع الليبي صراع ممتد ومتجذر وليس صراعاً فقط على السلطة، بل على الثروات والهويات الدينية والمنطقية والاجتماعية.
- انتشار القوة في الداخل بدون فاعل مركزي يمكنه السيطرة على قواعد اللعبة، ومن ثم صياغة بناء سياسي أو أممي أو اجتماعي داخل ليبيا، وهو ما يقابله انتشاراً للقوة في الخارج؛ فالساحة الليبية تشهد محاور إقليمية متعددة ومتناقضة.
- غياب التيار المركزي السائد المسئول عن إفراز فكرة الهوية. وربما الدولة الوحيدة في المنطقة العربية التي تملك تياراً اجتماعياً مركزياً سائداً يحظى بقدر كبير من التجانس على المستوى الهوياتي هي مصر، وهو ما يفسر فكرة استقرار الدولة في مصر، وعلى النقيض يفسر لماذا تعاني بعض المجتمعات المتشظية من عدم استقرار فكرة الدولة.
- تعسر الانتقال السياسي لمراحل ما بعد ثورة ٢٠١١.

## ثانياً: مراحل الصراع الليبي

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الصراع الليبي إلى سبع مراحل منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠، خاصة وأننا نشهد التدخل العسكري التركي في ليبيا منذ يناير ٢٠٢٠ الذي عبّر بالأساس عن مجموعة من المراحل السابقة في عمر الصراع الليبي، ومنذ عام ٢٠١١ على وجه التحديد.

المرحلة الأولى: في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، برز المجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط نظام القذافي وفتح المجال العام للأحزاب. لكن العضلة الأساسية لهذا المجلس التي نعانيها إلى اليوم، هو تكرسه لما يسمى بالنظام الأمني الهجين. فنحن نتحدث عن مكافحة الميليشيات التي تُحدث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ولكنها بدأت بالأساس منذ استيعاب الميليشيات في نظام أمّني هجين. وهذا الاستيعاب لم يكن إدماجاً حقيقياً، بل اسمياً؛ حيث أوكل للميليشيات مهام حماية المقار الانتخابية والسفارات، وبالتالي لم يكن هناك اهتمام ببناء مؤسسة عسكرية وطنية تستطيع أن تدير الجغرافيا الليبية.

المرحلة الثانية: وتتمثل في انعقاد المؤتمر الوطني العام، وكانت هناك آمال كبيرة لعقد أول انتخابات في ليبيا وهو ما جعل الاستقرار يلوح في الأفق. ونجح التيار المدني بتحالف القوى الديمقراطية بزعامة الراحل محمود جبريل أن يحوز المرحلة الأولى في هذه الانتخابات، وتلاه حزب العدالة والبناء الإخواني. لكن رغم ذلك، استطاعت المجموعات الإخوانية داخل هذا المجلس، بالتحالف مع بعض السلفيين، الانقلاب على التيار المدني عبر ما يسمى بقانون العدل السياسي. وبالتالي سيطرت تلك المجموعات على المؤتمر الوطني العام، بالطريقة نفسها المعتادة لجماعة الإخوان في السيطرة على الديناميات الانتخابية. وهو ما يمثل النقطة الأبرز في هذه المرحلة، وهي فكرة الاستقطاب، مما أسهم في توليد احتقانات سياسية وأفشل المرحلة الانتقالية تقريباً.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في انتقال المؤتمر الوطني العام إلى مجلس النواب؛ حيث نجح التيار المدني في تحقيق المرتبة الأولى، وتلاه أيضاً جماعة الإخوان، ثم بقية خرائط المستقلين. ومن الجدير بالذكر أن ليبيا لديها بنية مدنية قوية، والحديث عن تغول التيار الديني هو حديث معسّكر بصورة أكبر. فرغم أن ليبيا دولة يوجد بها تيار إسلامي أو جهادي، فإن المزاج العام الليبي مزاج مدني.

**المرحلة الرابعة:** في يونيو ٢٠١٤، انقسمت السلطة في ليبيا ما بين الشرق والغرب، وأصبح هناك حكومتان في ليبيا، وبالتالي ظهر ما يسمى بـ«حرب صيف ٢٠١٤» التي بدأها الجيش الوطني الليبي، ومن هنا بدأت «معركة الكرامة» في الظهور، خاصة أن شرق ليبيا في هذا التوقيت في النصف الثاني من ٢٠١٤ أصبح يحفل بمجموعة من الجماعات الإرهابية؛ مثل جماعة ١٧ فبراير، وهذه الجماعات كانت تهيمن على بنغازي وربما أثرت على الأمن القومي المصري في هذا التوقيت. لكن من هنا بدأ ظهور الجيش الوطني الليبي كتيار يسعى لبناء فاعل مركزي يمكنه السيطرة على الأداء الأمني في الداخل الليبي.

**المرحلة الخامسة:** نتيجة لهذا الانقسام ظهر «اتفاق الصخيرات» في ديسمبر ٢٠١٥. وهو أيضاً أحد المشكلات التي نعانيها الآن؛ حيث صيغ بمنطق تقنين وتكريس التقسيم. وفي المقابل، تحلل هذا الاتفاق بعض الثغرات الأساسية، خاصة ما يتعلق بالجيش الوطني الليبي وإيصال المناصب إلى المجلس الرئاسي، وأيضاً تجاهل قضية عدالة توزيع النفط التي تمثل بالأساس معضلة رئيسية في هذا الصراع.

**المرحلة السادسة:** من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، انتقل الصراع الليبي إلى مرحلة أخرى بصعود الجيش الليبي بقوة؛ حيث نجح في تطهير بنغازي من الجماعات الإرهابية عام ٢٠١٧، ثم تطهير درنة من الإرهاب عام ٢٠١٨، ثم السيطرة على الجنوب في يناير وفبراير عام ٢٠١٩. والمفارقة أنه، على الجانب الآخر، في هذه المرحلة استطاع الجيش الليبي تغيير موازين القوة وأصبح يسيطر على غالبية الأراضي الليبية من الناحية الجغرافية في الشرق والجنوب، وأيضاً ملك السيطرة على النفط رغم أنه لا يسيطر على عائداته التي تذهب إلى البنك المركزي في طرابلس، ويذهب جزء من توزيعات عائداته كرواتب لبعض الميليشيات نتيجة لمشكلة النظام الأمني الهجين التي بدأت في عام ٢٠١٢. وبالتالي لم يكن يتبقى أمام سيطرة الجيش الليبي سوى الغرب الليبي، ومن هنا ظهرت «معركة طرابلس» التي سبقتها «حرب صيف ٢٠١٨» في غرب ليبيا، في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وشهد غرب ليبيا معارك حادة بين الميليشيات؛ ميليشيات طرابلس، وبالتالي تدخلت الأمم المتحدة آنذاك وصاغت اتفاقاً للترتيبات الأمنية لكنه لم ينجح.

**المرحلة السابعة:** جاءت بعد ذلك «معركة طرابلس» في إبريل ٢٠١٩، مؤشراً لمرحلة جديدة، خاصة أنه لم يبق سوى غرب ليبيا في سيطرة الجيش الوطني الليبي. لكنه على الرغم من السيطرة على مناطق مختلفة في بداية هذه المعركة، سواءً في غريان أو

صبراً أو صرمان، فقد حدثت تراجعاً في يونية ٢٠١٩ واستعادت الميليشيات غريان مرة أخرى. وتكمن المشكلة الأساسية في معركة طرابلس في أن الميليشيات التي كانت تتنازع في صيف ٢٠١٩ على وجه التحديد، توحدت مؤقتاً أمام الجيش الوطني الليبي رغم ما بينها من مشكلات بدأت في الظهور مؤخراً. وما ساعدها في ذلك أيضاً هو التدخل التركي الذي بدأ بشكل أكثر وضوحاً في نوفمبر ٢٠١٩ في ضوء الاتفاق الأمني بين السراج وتركيا، واتفاق آخر لترسيم الحدود البحرية. وكان هدف تركيا من ذلك كله هو عرقلة أية مشروعات تعاون على غاز المتوسط، خاصة بين مصر وقبرص واليونان، وفي الوقت ذاته تستهدف إيجاد موطئ قدم في منطقة تمثل لها محاولة للتغلغل ليس فقط في ليبيا، بل في أقاليم جغرافية أخرى. وكلها اختراقات مدعومة من الجانب القطري.

بداية من يناير ٢٠٢٠، تحول التدخل التركي إلى شكل رسمي، وشهدنا في الأشهر الستة الأخيرة تغييرات ميدانية بدأت مع نهاية شهر مارس إلى ٥ يونية ٢٠٢٠، بالتزامن مع إطلاق عملية «عاصفة السلام» آنذاك. وفي الحقيقة دون شك، فإن التدخل العسكري التركي أحدث تغييراً في توازنات القوى في معركة طرابلس. لكن وفقاً لما سيتم استعراضه في جزء التحالفات، هناك عوامل أخرى تتعلق بالبنية الاجتماعية وإدارة التحالفات داخل ليبيا.

لكن السؤال، هل ستستقر تركيا في غرب ليبيا وستستقر لها الأمور؟ ففي ضوء ما تم استعراضه، فإن هذا الاستقرار لن يدوم طويلاً؛ وذلك لوجود ميليشيات متنازعة ومختلفة، وإن تراجعت معركة طرابلس أو حدث وقف إطلاق النار، فمن المتوقع أن يبدأ هؤلاء الفواعل الميليشياوية في الصراع، وسيؤجج الصراع بعد ذلك إلى الجانب التركي. وربما جزء من محاولة تركيا لاستباق هذا الأمر، هو محاولة بناء ما يسمى بالحرس الوطني من أجل بناء قوة ميليشياوية، خاصة أنها أرسلت وفق التقديرات ما بين ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ مرتزق، وبالتالي فهي تدرك أنها في بيئة قلقة وغير مستقرة قد لا تمكنها من الاستمرار إن ظلت بهذا الوضع.



## ثالثًا: تحالفات الداخل الليبي

بالنسبة إلى تحالفات شرق ليبيا؛ فهي قائمة على الجيش الوطني الليبي، ويصطف معه مجلس النواب والقوى الفيدرالية وأنصار النظام السابق والقوى القبلية؛ مثل العواقر والعبيدات والزوية وأولاد سليمان وجزء من الطوارق، وأيضًا بعض الكتائب ذات الطابع السلفي المدخلي. بينما في غرب ليبيا، هناك تحالفات داخل النطاق الليبي ومعها جزء من أعضاء المجلس الليبي والمجلس الأعلى للدولة وقوى الإسلام السياسي بمختلف تركيباتها الميليشاوية والعسكرية، وقوى رئيسية أخرى؛ مثل ميليشيات مصراتة وزنتان والزوية والأمازيغ وأيضًا كتائب سلفية من الخليج.

لكن هناك بعض المعضلات في تحالفات الداخل الليبي؛ وهي:

- وجود ولاءات غير ثابتة، خاصة وأن البيئات المجتمعية القبلية لديها ثقافة مكرسة تتعلق بالميل إلى المنتصر أو الراجح. وهو ما يفسر إلى حد كبير، بالإضافة إلى عوامل أخرى بالتأكيد، لماذا تُفقد السيطرة على مساحات واسعة في ساعات قليلة. فعلى سبيل المثال، أثناء التغييرات الميدانية التي شهدتها الفترة من مارس إلى يونية ٢٠٢٠، فقدت السيطرة على ٨ مدن في الساحل الغربي في ٨ ساعات تقريبًا، وهي أحد العوامل التي تفسر الديناميات الصراعية في ليبيا والتغير السريع نحو الميل إلى المنتصر.
- غياب التجانس النسبي؛ فهذه التحالفات ليست قائمة على مشروع سياسي، وبالتالي توحدت في مواجهة الخصوم وهذا ينطبق على الطرفين.
- عسكرة هذه التحالفات.
- انكشاف هذه التحالفات للخارج بسبب حرب الوكالة داخل ليبيا.

ومثال على مشكلة الولاءات المتقلبة، ما حدث في زنتان على وجه التحديد، فقد كانت قبيلة الزنتان قوة أساسية تدعم الجيش الوطني الليبي في حرب صيف ٢٠١٤، ولكن في معركة طرابلس لم تكن داعمة له. وهذا يضيف إلى العوامل الأخرى عند محاولة تفسير تغير ديناميات الصراع.

الأمر الآخر الذي يجب فهمه في ديناميات التحالفات هو أنه تقريبًا هناك انقسام في كل مدينة، ففي غرب ليبيا على وجه التحديد؛ بكل مدينة تيار مؤيد وآخر معارض. فمثلًا في مدينة الزاوية غرب طرابلس، كانت تميل قبيلة ترهونة بالأساس إلى الجيش الوطني الليبي. وهناك أيضًا قبيلة الزنتان فبالرغم من تغير ولاءاتها، فقد ظل فصيل منها بقيادة إدريس مهدي مناصرًا للجيش الوطني. بينما في المقابل، كانت غالبية الميليشيات الموجودة يقودها أسامة الجويلي في المنطقة.

**للعامل الخارجي دور كبير في صياغة الصراع الليبي، خاصة وأنه صراع داخلي مدوّل.** وتستهدف جهود القوى الإقليمية مثل مصر منع التدخلات الأجنبية فقط. وإذا أردنا استعراض القوى الخارجية المرتبطة بالداخل، فهناك قوى داعمة لشرق ليبيا؛ هي مصر وروسيا وفرنسا والإمارات والسعودية واليونان وقبرص. وبالتركيز على مصر، فإن رؤيتها أكثر وضوحًا وتعد نابعة من حالة الإقليم، والهدف الأساسي لمصر في ليبيا هو بناء دولة وطنية لها مؤسسات تستطيع أن تسيطر على الوظائف الأساسية للدولة، ومن هذا المنطلق جاء الدعم المصري للجيش الوطني الليبي. ومن الجدير بالذكر دور مصر في تولى مفاوضات توحيد الجيش الليبي في القاهرة، التي اشتملت على ٧ جولات تفاوضية وأنتجت أفكارًا جيدة جدًا لحل معضلة القطاع الأمني. لكن للأسف تدخلت بعض القوى الخارجية التي أفسدت هذا الأمر. أما بالنسبة إلى القوى الداعمة لغرب ليبيا، فهي تركيا وقطر وإيطاليا. هذا بالإضافة إلى قوى أخرى رمادية؛ مثل تونس والمغرب والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والسودان.

وبالتركيز على التغيرات الناتجة عن «معركة طرابلس» التي سوف تؤثر على ارتباطات الداخل الليبي، فإنه من بين الاتجاهات الأساسية التي ينبغي ملاحظتها في هذا السياق:

- **التقارب المصري الجزائري،** الذي يعد اتجاهًا نوعيًا ربما يغير موازين القوى إن استمر. فهناك توافق كبير بين رؤيتي الدولتين تجاه الأزمة الليبية. ورغم وجود بعض التباينات في بعض وجهات النظر بين الطرفين في بعض القضايا؛ فإن التدخل التركي خلق تحديًا مباشرًا مشتركًا للطرفين. وبالتالي بدأ ظهور حالة من التقارب المصري الجزائري خلال الفترة الأخيرة؛ حيث بدأت الجزائر في الانخراط في الأزمة الليبية، واتضح ذلك في تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حينما تحدث بأنه «لا حل للأزمة في ليبيا سوى حل

إقليمي»، بينما وضع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حدودًا صارمة في ملفي سرت والجفرة بأنهما خط أحمر بالنسبة لمصر. وبالتالي هناك تقارب على مستوى التصريحات والمصالح، وإن تم التعاون بالفعل بين مصر والجزائر في هذا الملف، فلن تستقر تركيا طويلاً في ليبيا.

- تعزيز التحالف بين قطر وتركيا، وذلك بحكم تقارب أهداف ومصالح كل منهما في ليبيا. ومن الجدير بالذكر أن قطر كانت تستخدم تركيا في شحنات السلاح في النصف الأول من الأزمة الليبية منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧. لكن بعد ذلك، تركيا هي التي باتت تستخدم قطر، خاصة بعد أزمة المقاطعة في يونيو ٢٠١٧، وأصبحت تستفيد منها في بناء العلاقات مع شبكات الميليشيات.
- تشارك إيران مع تركيا في وجهة النظر؛ حيث تبحث طهران عن موطئ قدم في ليبيا، رغم أنه لم يكن لها ظهور واضح في الأزمة الليبية. لكن من الواضح أن التدخل العسكري التركي، أغرى طهران بالتدخل عسكرياً في ليبيا، وبالتالي الضغط على المحور المصري الخليجي وأيضاً المشاركة في الاستفادة من أزمة البحر المتوسط وربطه بالتواجد الإيراني في سوريا.
- اتجاه يوناني وقبرصي لدعم تحالفات الداخل الليبي، خاصة في الشرق، بعد اتفاق تركيا مع حكومة السراج الذي لم يكن في صالح اليونان وقبرص، ومن ثم توجهوا إلى الانخراط في الأزمة.
- الموقف الضبابي لفرنسا تجاه تركيا؛ بسبب أزمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبداية التنسيق مع روسيا.
- محاولة إيطاليا لاستيعاب التدخل الليبي، وهي محاولة براجماتية بدون شك من خلال المشاركة في تراخيص النفط والطاقة في هذه المنطقة.

## رابعاً: مداخل التسوية السياسية

تنقسم مداخل التسوية السياسية لحل الأزمة الليبية إلى أربعة مداخل أساسية؛ هي:

- ١- المدخل الأول هو أن ليبيا تحتاج إلى مشروع سياسي مركزي/ لا مركزي. فهناك مداخل للمركزية هامة تتمثل في وجود فاعل مركزي يستطيع السيطرة على

هذه الجغرافيا الشاسعة ويحتكر الأمن، ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى اللامركزية في ليبيا بسبب طبيعتها الاجتماعية والجغرافية ومسألة التفاوت في عملية التنمية. ومن هنا تأتي أهمية مبادرة «إعلان القاهرة» الذي أشار في أحد بنوده الأساسية إلى المجلس الرئاسي المنتخب، وهو أمر في غاية الأهمية؛ لأن وجود مجلس منتخب يمثل الأقاليم الليبية الثلاثة: برقة وطرابلس وفزان، يضمن تحقيق حالتي المركزية واللامركزية. فهو يضمن تحقيق عدالة الموارد وتوزيع النفط التي لا تزال تمثل أحد أبرز مداخل أزمة الصراع الليبي حتى الآن؛ فليس منطقيًا أن يسيطر الجيش الوطني الليبي على غالبية النفط في ليبيا، بينما تذهب عائداته إلى الأطراف التي تحاربه. وتستطيع آلية المجلس الرئاسي المنتخب تجاوز كثير من المشكلات التي خلفتها أزمة الصخيرات.

٢- المدخل الثاني هو إصلاح قطاع الأمن. فإن معضلة ليبيا هي كيفية مواجهة النظام الأمني الهجين. كما توضح خريطة الميليشيات البارزة في غرب ليبيا، هناك نزاع على السيطرة الأمنية، بل وعلى إدارة النفوذ الاقتصادي وعمليات التهريب. وبالتالي لن يمكن بناء استحقاق سياسي بدون إصلاح المنظومة الأمنية.

٣- المدخل الثالث هو عدالة توزيع الموارد. وهي مسألة تتجاوز المعضلة الهيكلية للأقاليم الليبية.

٤- المدخل الرابع هو تسوية الأزمات الاجتماعية سواء القبلية أو المناطقية، خاصة وأن الاحتقانات بعد ثورة ٢٠١١ أدت إلى نشوب خلافات بين القبائل.

وفي النهاية، ستظل ليبيا تدور في دائرة مفرغة من الصراعات ما لم يتم وقف التدخلات الخارجية، وهذا لن يتم إلا بتحقيق الاتفاق بين الليبيين أنفسهم والحد من التدخلات الأجنبية.



(٢)

## محاضرة

### «موازين القوى في المشهد الليبي»<sup>(١)</sup>

السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد<sup>(٢)</sup>

الثلاثاء، الموافق ١٤ يوليو ٢٠٢٠

يكتسب الشأن الليبي أهمية كبيرة بالنسبة لمصر بوجه خاص، وللوضع الدولي ودول البحر المتوسط بوجه عام. وتتجسد أهمية الأزمة الليبية الراهنة في جانبين أساسيين؛ الأول: يتعلق بانعكاساتها المباشرة على الأمن القومي المصري والعربي، والثاني: يتعلق في كونها أزمة كاشفة لأبعاد وتطورات النظام الدولي والأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة. فمن خلال الموقع الجغرافي الهام لليبيا، يتضح لماذا تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة من الناحية الجغرافية، وبالإضافة أيضاً إلى ثرواتها الكبيرة النفطية وغيرها.

### أولاً: مراحل تطور الأزمة الليبية

تعرضت الأزمة الليبية للتدويل؛ مثل الأزمات الأخرى الإقليمية التي نواجهها، لكن خلافاً للأزمة السورية، دُوِّلت الأزمة الليبية من اليوم الأول. ففي سوريا، تطورت الأزمة بعد ما سمي بالربيع العربي وبعد التطورات التي شهدتها تونس ومصر، واكتسبت بعداً داخلياً في البداية، لكن سرعان ما بدأ الدور الدولي في الظهور. لكن في حالة ليبيا، بدأ الدور الدولي تقريباً منذ بدايات الثورة في ليبيا ضد النظام السابق للعقيد معمر القذافي. وتجلى ذلك في نمط التدخل الفرنسي بتدخل حلف شمال الأطلسي (الناطو) بقيادة فرنسا مما أثار على شكل التطور السياسي والتدخل الدولي في ليبيا بعد ذلك. وكان هذا تدخلاً على المستوى الجوي، أما على المستوى الأرضي، مارست كلٌّ من تركيا وقطر دوراً مهماً في تسليح وتمويل ميليشيات الإسلام السياسي

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن سلسلة المحاضرات التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية حول «تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية» خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠ عبر البث المباشر على الصفحة الرسمية للمركز على موقع الفيسبوك.

(٢) مساعد وزير الخارجية سابقاً.

والمعارضة الليبية بشكل عام. وفي هذه المرحلة بعد سقوط نظام الرئيس القذافي، تراجع دور فرنسا نسبياً والتبس الوضع بشدة في الداخل الليبي.

بدأت الميليشيات تسيطر على المدن والمراكز الرئيسية في المجتمع الليبي، واستطاعت تحقيق ذلك سواءً بمحصلها على السلاح من الخارج، خاصة من تركيا وقطر وبعض دول غربية أيضاً، أو من خلال الاستيلاء على ترسانات ومخازن السلاح الحكومي الليبي من خلال أسلحة ومعسكرات الجيش الليبي التي تم قذفها والهجوم عليها جويًا بواسطة حلف شمال الأطلنطي، مما أدى إلى تشتت قوات الجيش الليبي وعموم حالة الفوضى. ومن الجدير بالذكر، أن مصر أثناء هذه المرحلة كانت منشغلة جدًا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مرحلة سياسية داخلية صعبة استمرت إلى عام ٢٠١٣، مما كان له انعكاسات هامة على الوضع الليبي.

بعد القذف الجوي الفرنسي وبعد دور فرنسا الرئيسي في الإطاحة بالرئيس القذافي، حدث نوع من التراجع النسبي للدور الفرنسي، وبدأت أطراف أوروبية تقليدية ذات المصالح والعلاقات في ليبيا، وعلى رأسها إيطاليا، تمارس دورًا رئيسيًا. وكانت المراهنة آنذاك على تشجيع تيارات الإسلام السياسي واحتوائها في الحكم. وبعد فوز التيار المدني أمام تيارات الإسلام السياسي في أول انتخابات برلمانية في ليبيا، لجأت الميليشيات المسلحة - بالتمويل القطري وبالسكون الإيطالي بشكل خاص - إلى إرهاب أعضاء البرلمان الليبي، مما أدى إلى خروج وهروب أعداد كبيرة منهم إلى خارج البلاد. هذا بالإضافة إلى محاصرة رئيس الوزراء السابق علي زيدان طوال الوقت.

مع نهاية عام ٢٠١٣ الذي شهد مرحلة تقدم الإسلام السياسي في المنطقة، كانت الأوضاع في ليبيا مماثلة بدرجة أخرى من خلال الميليشيات، وليس من خلال العمل السياسي. فقد سيطرت الميليشيات على مناطق ومدن بأكملها في بنغازي ودرنة شرقًا، وعلى طرابلس ومدن أخرى كثيرة غربًا. ثم نشب صدام متحد بين البرلمان والميليشيات المؤيدة للإسلام السياسي التي حاولت السيطرة على العملية السياسية من جانب، ورئيس الوزراء من جانب آخر. وقد كان التدخل الخارجي ملتبسًا بشدة في هذا التوقيت؛ حيث كانت إيطاليا تمارس دورًا كبيرًا في العمل الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة لمحاولة السيطرة على التطور السياسي؛ بحيث يؤدي ذلك إلى صعود الإسلام السياسي إلى الحكم.

أما مصر، فقد شهدت تطورًا كبيرًا في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مما كان له انعكاسات كبيرة على الوضع الليبي والمنطقة بأسرها. وأدت هزيمة وانحسار تيارات الإسلام السياسي إلى محاولتها التركيز في ليبيا كخط دفاع آخر. وانتقل عدد من العناصر الإرهابية المصرية ذاتها من الأراضي المصرية إلى الأراضي الليبية؛ لمحاولة استغلال سيطرة الميليشيات المسلحة على ليبيا للقيام بعملياتها الإرهابية ضد الأهداف المصرية.

مع بدايات عام ٢٠١٤، زادت الضغوط على رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان، وارتكب الجانب الإيطالي خطأً كبيرًا جدًا عندما تقدمت إيطاليا بدعوة رئيس الوزراء وكذا رئيس البرلمان نوري أبو سهمين الذي لم يكن يملك الأغلبية الكافية والمنتزعة إلى تيارات الإسلام السياسي، إلى مؤتمر دولي في مارس ٢٠١٤ كانت تنظمه الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى حالة تحبط شديدة في هذا المؤتمر، وانسحاب رئيس الوزراء بعد ذلك. ووجد التيار الإسلامي هذا الموقف تقوية له في مواجهة التيار المدني، ومن ثم عاد إلى طرابلس. وعقدت جلسة غير قانونية للبرلمان وفشل التصويت لإسقاط رئيس الوزراء. وخرج الأعضاء من التيار المدني بعد نهاية الجلسة، وعاد بعدها بدقائق أعضاء التيار الإسلامي الأقلية وصوتوا بإسقاط رئيس الوزراء الذي خرج من البلاد هاربًا إلى ألمانيا خوفًا على حياته، وكان قد تعرض لكثير من الضغوط.

في ضوء ذلك، ارتبك الموقف تمامًا في ليبيا؛ حيث سيطرت الميليشيات على غرب ليبيا تدريجيًا، وفي الوقت نفسه ظهر القائد العسكري السابق خليفة حفتر ليعلم النضال ضد الميليشيات في إبريل عام ٢٠١٤، ثم اختفى مجددًا وعاد بعد ذلك في شهرين بعد عقد انتخابات برلمانية جديدة في منتصف عام ٢٠١٤.

عُقدت الانتخابات ولم يكن الإقبال التصويتي عاليًا بسبب إرهاب الميليشيات، لكنه أسفر مرة أخرى عن فوز كاسح للتيارات المدنية الراضية لتوظيف الدين في السياسة. ولتجنب تجربة البرلمان السابق في طرابلس وخضوعه للميليشيات، اضطر الأعضاء إلى الهرب إلى مدينة طبرق في شرق ليبيا؛ لكي يمارسوا عملهم هناك بحرية أكبر.

في هذه المرحلة، ظهر إطار دولي مهم للتعامل مع الشأن الليبي عندما قررت مصر والجزائر وتونس والنيجر وتشاد والسودان، إطلاق منبر دولي لدول جوار ليبيا؛ وذلك للتفاعل ومحاولة إيجاد تسوية سلمية وحلول للوضع في ليبيا. وعقد أول اجتماع له في الجزائر، ثم استضافت مصر الاجتماع الثاني.



كان هناك تعويق منذ اليوم الأول من جانب بعض الدول الغربية، وبالتحديد إيطاليا، لفكرة أن البرلمان المنتخب هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي. بالإضافة إلى توجه بعض الساسة الأوروبيين لوضع صيغة سياسية تسمح بإشراك تيارات الإسلام السياسي في الحكم. بينما سعت مصر لمقاومة هذه الفكرة؛ حيث اتسم موقفها بالوضوح اعتماداً على أسس قانونية تكفل بأن مصدر الشرعية هو مجلس النواب الليبي. وكان ذلك هو محور الاتصالات التي قامت بها مصر ودول الجوار في إطار أعمال اللجنة السياسية برئاسة مصر، واللجنة الأمنية برئاسة الجزائر.

وفي أغسطس عام ٢٠١٤، عُقد مؤتمر لدول الجوار أطلقت فيه مصر مبادرة للعمل السياسي وتسوية الأوضاع في ليبيا. وكان أساس المبادرة هو تأكيد الشرعية لمجلس النواب الليبي، ومحاولة الوصول إلى صيغة حكم تجمع التيارات السياسية الأخرى بدون استثناء، على ألا تكون الميليشيات التي تورطت في العنف ضمن صيغة الحكم. لكن التوجه الأوروبي كان من الواضح أنه في اتجاه آخر، خاصة بعد تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا إسباني الأصل، وهو برناردينو ليون. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، بدأ أساس التدخل الدولي آنذاك وهو قيادة عملية دولية لمحاولة الوصول إلى تسوية. ودعمت مصر هذه المبادرة في هذا الصدد؛ لأن مصر في جميع الأحوال لها تقاليد سياسية في دعم العمل الدولي للوصول إلى ترتيبات متفق عليها. رغم أنها كانت تؤكد في الوقت ذاته على ضرورة احترام أهلية وشرعية مجلس النواب.

في هذه المرحلة، بدأت عملية سياسية مطوّلة قادتها الأمم المتحدة منذ نهاية عام ٢٠١٤ إلى سبتمبر عام ٢٠١٥ بعقد «مؤتمر الصخيرات» في المغرب، الذي توصل إلى صيغة اعترض عليها مجلس النواب، وخرج رئيس المجلس عقيلة صالح دون التوقيع، بينما بقي بعض أعضاء المجلس وشاركوا في التوقيع. وانبثق عن هذا الاتفاق حكومة الوفاق الوطني الليبية، وبدأ مصدر الالتباس الرئيسي في المشهد الليبي الذي أدى إلى كل التعقيدات التي نراها. ومن الجدير بالذكر أن حكومة الوفاق جاءت بشرعية الأمم المتحدة، وليس بشرعية مجلس النواب. ومنذ ذلك الوقت، كانت ولا تزال المواقف الدولية هي دعم حكومة الوفاق التي بدأت تدريجياً في استبعاد شرائح التيار المدني ورفع مكون الإسلام السياسي، وبالتالي تغيرت بنية هذه الحكومة بالتدريج في ظل صمت دولي كبير.

## ثانياً: المشهد العسكري العام وتبعاته الدولية

أسفرت حركة المشير خليفة حفتر في محاولة تجميع الجيش الليبي عن تقدم تدريجي، واستطاع أن يحكم سيطرته على المناطق شرق ليبيا وجنوبها خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وكان لذلك ناتج مهم للغاية انعكس على مصر بشكل واضح وصريح وهو تراجع العمليات الإرهابية في مصر، بما أكد أن الجماعات الإرهابية كانت تستخدم الشرق الليبي بشكل خطير للغاية.

بدأ تحول المواقف الدولية في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، تنبعت فرنسا إلى أهمية الوقوف ضد الميليشيات، ومن ثم بدأ قدر من الدعم الدولي أو الدعم العسكري لقوات الجيش الليبي. وأثار ذلك غضب إيطاليا التي كانت ولا تزال تعيش وهم استعادة قدر كبير من نفوذها في ليبيا، وبدأت مرحلة ما يسمى بالتراشق الإعلامي الإيطالي الفرنسي الذي استغرق تقريباً عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. لكن هذا التراشق في الحقيقة كان يخدم مصلحة النفوذ التركي في ليبيا؛ لأنه كان مبنياً على افتراضات وهمية بإمكانية استعادة نفوذ سابق في الشأن الليبي.

كان ولا يزال الموقف الإيطالي يتسم بنسبة كبيرة من الالتباس والغموض وعدم وضوح الرؤية. تسعى إيطاليا إلى الحفاظ على استثماراتها ومصالحها البترولية الكبيرة في ليبيا، وتتطلع بشكل أو آخر إلى استعادة نفوذها السياسي وعلاقاتها المتميزة مع الدولة الليبية. وفي الوقت ذاته، تصورت إيطاليا أن ذلك سوق يتحقق بترك عناصر الإسلام السياسي في ليبيا ودعمهم ضمنياً، ومحاولة إخفاء الجرائم التي تقوم هذه التيارات والميليشيات في غرب ليبيا دون أن تمدّها بالأسلحة. وهو ما أدى إلى التباس شديد في الوضع الدولي وفي الحركة المحيطة بالمشهد الليبي.

في مواجهة الموقف الإيطالي، يبدو الموقف الفرنسي واضحاً تماماً؛ حيث إن فرنسا لديها مصالحها أيضاً في ليبيا، ولكن الأهم بالنسبة لها إدراك خطورة سيطرة الميليشيات في ليبيا جنوباً وغرباً على مصالحها في دول الساحل الإفريقي ودول وسط وغرب إفريقيا. لذلك إن ما تحشاه فرنسا هو أن تسيطر ميليشيات أو قوة سياسية مواتية ومؤيدة لتنظيم القاعدة في ليبيا على دعم تنظيمات القاعدة أو بوكو حرام في الصحراء الإفريقية وغرب إفريقيا. ويمكننا القول إن المخاوف الفرنسية قريبة جداً من مخاوف الدول الجوار الليبي، سواء العربية في شمال إفريقيا أو الدول الإفريقية جنوب

ليبيا؛ لأن كل هذه الدول تخشى من سيطرة هذه الميليشيات المسلحة وأن تصبح ليبيا الملاذ الآمن لهذه القوى الإرهابية والتخريبية. والدليل على ذلك، أنه عند تقدم الجيش الليبي للسيطرة على غرب ليبيا وجنوبها، انخفضت العمليات الإرهابية بدرجة كبيرة في دول الجوار، سواءً جنوب ليبيا أو شرقها أي مصر.

يأتي بعد ذلك الموقف الروسي. ومن الجدير بالذكر أنه من الناحية الأيديولوجية، فإن روسيا لها موقف ثابت ضد تيارات توظيف الدين في السياسة منذ سنوات طويلة، ويرجع ذلك لمخاوف داخلية في روسيا، كما أنها ترى هذه التيارات خصماً لها سواءً في سوريا أو في غيرها من دول المنطقة. وذلك يفسر المعلومات المطروحة حول دعم روسيا أيضاً لقوات الجيش الليبي.

نتقل إلى الموقف الأوروبي؛ حيث درجة كبيرة من الالتباس والتراوح بين تأييد الموقف الفرنسي أو الموقف الإيطالي، وهو ما أدى، في مرحلة أخيرة في بداية هذا العام، إلى تقدم ألمانيا بالدعوة لاستضافة قمة برلين، ويأتي ذلك بعد محاولة ألمانيا أن تتخذ موقفاً محايداً وقريباً من كل الأطراف. وشاركت مصر في هذه القمة بدور كبير، وأسفرت عن مخرجات تدعو إلى حل سلمي وخاطبت أيضاً حل الميليشيات. ورغم أن ذلك لم يكن على قدر كافٍ من الوضوح، فعلى الأقل تحدثت عن عدم إمكانية حل عسكري للأزمة.

أما بالنسبة للموقف الأمريكي، فقد تحول إلى درجة كبيرة من السلبية، ما بين اتباع الموقف الأوروبي تارة والسكوت تارة أخرى. ورغم اغتيال السفير الأمريكي على يد العناصر المتشددة في بنغازي عام ٢٠١٢، فإن الموقف الأمريكي واصل عملية شبه الغياب لعدة سنوات ولم ينشط إلا مؤخراً في المرحلة الأخيرة، عندما بدأت تطورات الأزمة الليبية، خاصة بعد حصار الجيش الليبي لطرابلس، ثم فك هذا الحصار. في حين كان التطور الخطير التالي بتقدم الجيش الليبي إلى طرابلس والمناطق الغربية وإحكام السيطرة على أغلبها. ومع طول الحصار وعجز الجيش الليبي عن اقتحام العاصمة بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، أسفرت حكومة الوفاق عن وجهها الإخواني الكامل بعقد «اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية» غير القانونية مع تركيا في بدايات هذا العام، التي سمحت لتركيا بالتدخل في الشأن الليبي تدخلاً عسكرياً مباشراً. ومن الجدير بالذكر أن هذا التدخل التركي في ليبيا لم يكن الأول من نوعه، لكنه اكتسب قوة دفع شديدة جداً بعد توقيع «اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية».

وتعد هذه الاتفاقية منعدمة الشرعية بالكامل؛ أولاً لأن اتفاقية الصخيرات لا تعطي لحكومة الوفاق الحق في عقد اتفاقيات دولية؛ وثانياً لانتهاج تفويض حكومة الوفاق منذ فترة طويلة، وبالتالي ليس لها الحق في الاستمرار أو في عقد اتفاقيات دولية؛ وثالثاً، لأن هذا النوع من الاتفاقيات الذي يتضمن ترسيم الحدود ويتعلق بالسيادة ليس من اختصاص الحكومة وحدها الموافقة عليه، ولا بد من موافقة مجلس النواب.

لكن نتج عن هذه الاتفاقية غير القانونية التدخل التركي السافر الذي شهدناه في ليبيا، ونقل عشرات الألوف من الميليشيات المسلحة والمترزقة من الأراضي السورية إلى ليبيا، مما أدى إلى تراجع قوات الجيش الليبي وانسحابها مرة أخرى من غرب ليبيا؛ حيث تتركز الآن المعركة حول سرت.

وباطلالة سريعة على مواقف الأطراف الدولية الأخرى، نجد أن استبعاد الاتحاد الإفريقي ظاهرة مستمرة تقريباً منذ بدايات الأزمة؛ حيث إن كثيراً من القوى الليبية اعتبرته موالياً للرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي. وبالتالي استغرق الأمر وقتاً كبيراً لتسمح القوى الليبية له بالمشاركة، وكانت المشاركة بشكل مراقب في دول الجوار، وفي مرحلة أخرى في المؤتمرات الدولية الخاصة بليبيا. إلا أن الاتحاد الإفريقي لا يزال غائباً عن المشهد الليبي؛ لأن الجانب الليبي لا يريد أن يعطيه فرصة كبيرة، كما أن الاتحاد لديه القلق المشروع نفسه لدى دول الجوار لليبيا من مخاطر الإرهاب وسيطرة قوى خارجية على الأراضي الليبية.

## ثالثاً: الوضع الراهن للمواقف الدولية

بالعودة إلى الموقف الأمريكي، فيحكمه اعتبار رئيسي واحد هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية التدخل الروسي. وبدأ التحول منذ الاتصال التليفوني الذي أجراه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالمشير خليفة حفتر في منتصف العام الماضي، الذي أعطى انطبعاً ضمنياً بأن هناك دعماً أمريكياً للقضاء على الميليشيات. وإذا بالولايات المتحدة الأمريكية تغيب عن الساحة مجدداً، ثم تعود من جديد عندما ترددت المعلومات حول وجود مرتزقة روسيين في صفوف الجيش الليبي، وكان موقفها شبه مؤيد للتدخل التركي. ويمكن القول إنه من الملاحظ أن الموقف الأمريكي أخذ في التراجع عن هذا التأييد السافر بعدما قدمت مصر مبادرة «إعلان القاهرة» للتسوية السلمية في ليبيا، وإعلانها بعد ذلك أن سرت والجفرة كارت أحمر بالنسبة لها.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد بصورة أكبر على وقف إطلاق النار، وعلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع في ليبيا. ويتضح الآن تمامًا عدم رغبة الولايات المتحدة في حدوث مواجهة عسكرية واسعة النطاق في ليبيا.

ويمكن تلخيص المشهد الراهن بأن هناك استقطابًا كاملاً في المشهد الليبي بين قوتين دوليتين رئيسيتين؛ هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما على المستوى الإقليمي، فهناك استقطاب واضح بين مشروعين؛ هما مشروع توظيف الدين في السياسة ومشروع المناهضين لتوظيف الدين في السياسة، بين المعسكر التركي القطري ومعه ميليشيات وقوى داعش والوفاق والقاعدة وغيرهم من جانب، ومعسكر كل دول شرق المتوسط ودول الخليج تقريبًا من جانب آخر، هذا بالإضافة إلى مواقف جديدة قيد التبلور من الجزائر وتونس التي لم تتحول بعد، لكنها لا تنتمي إلى أيٍّ من المعسكرين.

بالنسبة للموقف الجزائري، هناك إرهابات لموقف جديد يمكن قراءته في تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بأن هناك حاجة إلى صيغة سياسية جديدة في ليبيا، وذلك يعكس لغة جديدة في الخطاب الجزائري ينبغي التوقف عندها؛ حيث حاولت الجزائر طوال الوقت أن تأخذ موقفًا محايدًا بين أطراف الصراع كي تقوم بدور وساطتي، ومع ذلك لم تستطع القيام به إلى الآن. ويمكن القول إن الجزائر في مرحلة انتقالية الآن بين سياساتها التقليدية في عدم استعداد تيارات الإسلام السياسي حفاظًا على وضعها الداخلي ومحاوله للعب دور وساطتي ارتباطًا بذلك، ومن ناحية أخرى مخاوفها المشروعة من تزايد سيطرة الميليشيات المتطرفة على الأوضاع في حكومة الوفاق ومن التدخل التركي الذي لا يمكن لتقاليد السياسة الخارجية الجزائرية أن تقبله. فالجزائر دولة دافعت بقوة ومجد تاريخي معروف عن استقلالها، واتخذت موقفًا قويًا في دعم استقلال الدول في القارة الإفريقية، ولا يمكن أن تتقبل بسهولة مسألة التدخل التركي في ليبيا أو التواجد العسكري المطول فيها، وبالتالي يمكن أن نصفها الآن بأنها في مرحلة انتقالية بين سياساتها الوساطية التقليدية المتحفظة في الأزمة إلى مرحلة أخرى من التحول تتوقف على مدى تعنت الجانب التركي الميليشياوي، إن جاز وصفه بذلك.

أما بالنسبة للموقف التونسي، فقد تحولت الأزمة الليبية إلى أحد أبعاد الصراع الداخلي في تونس نتيجة للاستقطاب الإقليمي السابق ذكره، واصطفاف كل تيارات

توظيف الدين في السياسة جميعها في دعم السياسة التركية، وقبول كثير من وزراء الإسلام السياسي لهذا الدور التركي وأيضًا لتصريحات تركيا المسيئة للغاية حول حقوق تركيا التاريخية في ليبيا، بل وصل الأمر لتحديث الصادق الغرياني؛ مفتي الجماعات المتطرفة السابق في ليبيا الذي لا يزال يحظى بنفوذ كبير في أوساط طرابلس، عن حق تركيا في التنقيب عن الغاز والبترو في ليبيا. وبالتالي من هذا المعسكر، جاء راشد الغنوشي؛ زعيم حزب النهضة والرئيس الحالي للبرلمان التونسي، الذي حاول أن يبدو أكثر اعتدالاً بعد ثورة ٣٠ يونية في مصر، أن يضع مسافة بعض الشيء بينه وبين تنظيم الإخوان المسلمين العالمي، وكانت هذه إحدى الحجج الكثيرة التي طُرحت في الساحة التونسية آنذاك. فإذا به يعرب صراحة عن ترحيبه ودعمه الواضح تمامًا للتدخل التركي ولانتصار ميليشيات القاعدة في غرب ليبيا، مما أثار أزمة داخلية كبيرة داخل الأوساط التونسية، إلى أن بلغ الأمر مطالبة بعض الأحزاب الصغيرة نسبيًا بسحب الثقة منه. وفي النهاية، هذا كله دليل واضح على حالة الاستقطاب الكامل التي وصلت إليها الأمور في تونس.

يقودنا هذا إلى المشهد الكبير، الذي سبق أن تحدثنا عنه في البداية، أن الوضع في ليبيا حاليًا يعكس بدرجة كبيرة جدًّا حالة السيولة وعدم وجود قوة دولية رئيسية تقود الساحة الدولية؛ فقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية ولم تعد، ولا يملك أحد حتى هذه اللحظة أدوات حسم كاملة للصراع الدولي داخل ليبيا. وهذا لا يعني أن الأمور ستستمر بهذا الوضع إلى الأبد، لكن على الأقل الآن هناك درجة من البطء والسيولة، يجب أن نتفهم من خلالها أن ما يحدث في ليبيا هو انعكاس كامل لحالة عدم التبلور وعدم وضوح الرؤية التي تسود الأوساط الدولية والإقليمية في آن واحد.

## رابعًا: أسئلة المتابعين

السؤال الأول: أين تقف فرنسا من معادلة اشتعال فتيل الحرب في ليبيا؟ وما وصفكم لنهج موقف الرئيس الفرنسي ماكرون من الأزمة، ولتصريحاته المتكررة في هذا الشأن؟

كان هناك ظن بأن فرنسا سيكون لها دور رئيسي ومهيمن في الساحة الليبية بعد الثورة. لكنه بعد الإطاحة بالرئيس القذافي، تراجع دورها بشكل مفاجئ بعض الشيء، وبدأ تحركها في إطار مظلة أوروبية دولية في الشأن الليبي، مما أعطى فرصة كبيرة

لتركيا وقطر بشكل خاص لتوسيع نفوذهما في داخل ليبيا. يتجلى الموقف الفرنسي الحالي في حدة التصريحات الفرنسية ضد التدخل التركي الذي يبدو مفهومًا للغاية ويستند إلى أسس واضحة؛ ولا يتعلق الأمر باحتمال وجود مصالح فرنسية في ليبيا. فنحن الآن أمام حالة مشابهة عندما سيطرت تنظيمات جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وداعش على أجزاء واسعة من سوريا والعراق، مما أثار قلقًا دوليًا وتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتم تشكيل تحالف دولي للمساعدة في مواجهة هذه الظاهرة. ثم انقلبت الموازين وتغير المشهد تدريجيًا عندما بدأ التدخل الروسي الكثيف، بالإضافة إلى نجاح الجيش العراقي بدعم خارجي أمريكي وإيراني في مواجهة داعش في العراق. وقد يبدو المشهد الحالي في ليبيا مشابهًا؛ حيث نجد سيطرة تنظيم القاعدة وداعش وغيرهما الآن على غرب ليبيا، مع فارق كبير وهو أن غرب ليبيا يبعد مسافة قصيرة جدًا من الأراضي الفرنسية نفسها ومن الأراضي الإيطالية. وبالتالي وصلت هذه المخاطر الأمنية الحادة إلى قلب البحر المتوسط. ولم يعد القلق قاصرًا على مصر والجزائر وتونس فقط من وجود بؤرة تسيطر عليها داعش والقاعدة في غرب ليبيا. فبالنسبة لفرنسا، هذه البؤرة ليست قريبة من الأراضي الفرنسية والأوروبية وحدها بما يهدد الأمن الأوروبي تهديدًا مباشرًا ويؤثر على حركة الملاحة في البحر المتوسط، بل هي أيضًا قريبة من الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية التي لا تزال فرنسا تتمتع بقدر كبير من النفوذ بها. كما أن هناك قواعد عسكرية فرنسية في الدول الواقعة جنوب ليبيا مباشرة، لمواجهة بوكو حرام والتنظيمات المتطرفة الأخرى التي انتشرت ومارست قدرًا كبيرًا جدًا من النفوذ في غرب ووسط إفريقيا. وبالتالي عندما تصبح ليبيا بصحرائها الواسعة ومحدودها الكبيرة بؤرة جديدة وخاصة لهذا النفوذ؛ فإن ذلك يمثل تهديدًا واضحًا للمصالح الفرنسية في غرب ووسط إفريقيا.

ومن هنا تأتي المخاطر الشديدة التي يسببها التدخل التركي في غرب ليبيا، وكونها تمس المصالح الفرنسية بشكل مباشر. ولا يمكن لفرنسا أن تتراجع الآن عن موقفها، وإلا بتراجعها ستقضي على مصالحها في المستقبل ولفترة زمنية غير معروفة. لكن يمكن القول إنه من المتوقع أن تستمر فرنسا في الضغط على الجانب الأوروبي وعلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو مزيد من الضبط للتحرك التركي الذي تجاوز كثيرًا من الخطوط الحمراء بالنسبة لفرنسا ودول المنطقة أيضًا.

## السؤال الثاني: ما تقييمكم لمواقف الأطراف الإقليمية والدولية؟ وما السيناريوهات المستقبلية المطروحة للأزمة الليبية؟

سبق أن تحدثنا عن أغلب مواقف الأطراف الدولية أثناء المحاضرة، ولكن يمكننا أن نستطرد في الحديث عن الموقف الروسي. بدت روسيا داعمة للمشير خليفة حفتر، إلى جانب تواجد المستشار عقيلة صالح في موسكو مؤخرًا، لكن روسيا في الوقت ذاته تمارس لعبة خطيرة. فمن الناحية الاستراتيجية العقائدية، يتعين عليها اتخاذ موقف واضح ضد التدخل التركي؛ لأن هذا التدخل سواءً في ليبيا أو سوريا يشكل تهديدًا استراتيجيًا مفهومًا بالنسبة لها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه من وقت لآخر هو: لماذا تبدو روسيا كأنها تمارس المراهنة السياسية بقدر من السماح لتركيا بمواصلة هذا الدور، وأن تصبح الساحة ساحة تنافس أو تفاهات تركية روسية؟

فعلى سبيل المثال، بمشابهة المشهد الحالي إلى ما حدث في إدلب؛ نجد أنه منذ شهور كانت هناك مواجهة وشيكة بين الجيش السوري بدعم روسي في مواجهة التغلغل التركي في إدلب. لكن استطاع الجانبان الروسي والتركي التوصل إلى تفاهات مشتركة، وترتب على ذلك أن إدلب أصبحت شبه مستعمرة تركية في داخل سوريا، وأخرت إدلب إعلان النصر الروسي السوري في المعركة التي شنت ضد النظام السوري. يبدو المشهد الآن قبول روسيا لهذا التأجيل، بل تتعامل مع التدخل التركي بتقسيم النفوذ، وكل هدفها الآن هو إخراج الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بالفعل تنسحب تدريجيًا من المشهد السوري. ويبدو أن هذه مقامرة روسية أساسها التعامل مع تركيا، ثم إزاحتها تدريجيًا، وإن كانت تلك الإزاحة أمرًا غير موثوقًا على المدى الطويل؛ لأن هناك امتدادًا إقليميًا وجويًا جغرافيًا تركيًا سوريًا، وسهولة لوجيستية لتركيا لنقل عناصر إلى إدلب. هذا بالإضافة إلى ضخامة الكتلة السكانية في إدلب مما يجعل من العمليات العسكرية أمرًا بالغ الصعوبة. وبالتالي يبدو أن التفاهات التي حدثت في إدلب ستمتد على المدى الطويل.

وبالعودة إلى الوضع في ليبيا، لماذا تقوم روسيا الآن باتصالات مكثفة مع تركيا تتسم بقدر من الإيجابية، وكأنها تريد إعادة استنساخ التجربة السورية السابقة في ليبيا من خلال تقسيم ليبيا هذه المرة إلى نفوذ روسي في الشرق والجنوب في مواجهة نفوذ تركي في الغرب؟ في التقدير أن الجانب الروسي إذا واصل اتباع هذا المنهج - الذي يبدو أنه لم يتبلور بعد - فذلك سيكون مغامرة ومراهنة خطيرة جدًّا، بما يشكل تناقضًا جسيمًا



مع مصالح دول الجوار والدول الإفريقية كلها، وأيضًا تناقضًا مع المصالح الأوروبية الغربية بالكامل من ناحية أخرى. وكي يتحقق ذلك دون أن تشكل البؤرة في غرب ليبيا مصدر تهديد متواصل لإفريقيا وأوروبا، يجب أن ينتهي الأمر إلى ترتيبات سياسية بإقامة إمارة إسلامية في غرب ليبيا منعدمة التأثير على خارج ليبيا، لكن ذلك ليس مؤكدًا. وما نامله هو تراجع الدور الروسي في ليبيا بعض الشيء لصالح دول الجوار لصالح الأدوار الإقليمية، وأن يتزايد دور مصر والجزائر وتونس ودول الجوار الليبي ودول الاتحاد الإفريقي في المشهد بما يمنع حدوث هذا الاستقطاب الخطير الذي إن وقع سيكون له تداعيات بعيدة الأجل على السيناريوهات المستقبلية. ولا شك أن مسألة التقسيم المحتمل الآن هو أحد السيناريوهات المستقبلية، لكنه بالقطع لن يكون في صالح الشعب الليبي أو دول الجوار.

السؤال الثالث والأخير: ما موازين القوى الإقليمية والدولية في ليبيا من النواحي المختلفة، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها؟

استكمالًا لما سبق الحديث عنه في هذا الصدد، هناك مشكلة مفهومة عسكريًا وسياسيًا للجانب التركي، تتعلق ببعده خطوط الإمداد ومرورها عبر أطراف غير صديقة لتركيا؛ مثل اليونان وقبرص وإيطاليا ومصر. وعلى مستوى الموازين العسكرية من الناحية النظرية، تمتلك الأطراف الأخرى ثقلاً عسكريًا أكبر وامتدادات جغرافية تسمح بوضع لوجستي أفضل كثيرًا من تركيا.

أما على المستوى الدولي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع بدرجة كبيرة جدًا عن المشهد وتكاد تكون منسحبة، لكنها تقوم بدور رئيسي هو دور الفيتو؛ فهدفها الأساسي هو حرمان روسيا من تحقيق أي نصر استراتيجي، سواء في سوريا أو ليبيا. ويمكننا القول إنها إن وجدت النصر لن يكون لروسيا، فإنها لن تؤيد أبدًا تركيا؛ لأنها تدرك أن مسألة سيطرة تركيا والتنظيمات الإرهابية المتشددة في غرب ليبيا تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وليس على المستوى الإقليمي فقط. وتشكل أيضًا استنساخًا لتجربة خطيرة تتعلق بإعادة إمبراطورية سابقة من قلب التاريخ، بما يقودنا إلى وضع بالغ الصعوبة ويثير تساؤلات كثيرة حول جدوى ما حدث في المائة عام الأخيرة. فذلك يعني إقبال المنطقة على أشكال جديدة من تقسيم النفوذ الخارجي.

(٣)

## محاضرة «الموقف العسكري في ليبيا والسيناريوهات المستقبلية»<sup>(١)</sup>

اللواء طيار دكتور هشام الحلبي<sup>(٢)</sup>

الأربعاء، الموافق ١٥ يوليو ٢٠٢٠

تحتضن القضية الليبية باهتمام واسع ليس قاصراً فقط على الاهتمام المصري والمنطقة، بل يمتد ليشغل جزءاً كبيراً من العالم. وتكتسب ليبيا اهتماماً مصرئاً كبيراً على وجه التحديد لوقوعها ضمن نطاق الأمن المصري المباشر؛ حيث تصل الحدود المشتركة بينهما إلى نحو ١٢٠٠ كم في ظل وضع أمني متردّ. وتتناول هذه المحاضرة الموقف العسكري في ليبيا والسيناريوهات المستقبلية بالتركيز على مجموعة من العناصر تم إجمالها في أربعة أسئلة أساسية.

### أولاً: لماذا تتدخل تركيا عسكرياً في ليبيا؟

تتدخل تركيا عسكرياً بوضوح في الشؤون الليبية لعدة أهداف؛ منها:

#### ١- الأهداف الاقتصادية

أ- أهداف اقتصادية تتعلق بالشأن الداخلي التركي؛ حيث إن نجاح هذا التدخل والاحتلال في ليبيا يقدم حلاً لكثير من المشكلات الاقتصادية الداخلية في تركيا، وبالطبع من خلال الاستيلاء على البترول والغاز في ليبيا من خلال اتفاقيات غير متكافئة؛ حيث تأتي ليبيا في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن سلسلة المحاضرات التي نظمتها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية حول «تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية» خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠ عبر البث المباشر على الصفحة الرسمية للمركز على موقع الفيسبوك.

(٢) مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

حجم الاحتياطي النفطي، وهو ما يقدره الخبراء بنحو ٧٤ مليار برميل خام عالي الجودة. هذا بالإضافة إلى مصالح اقتصادية داخلية أخرى لتركيا في ليبيا؛ منها: الاستحواذ على عقود الإعمار في ليبيا، وتطلعها إلى تنفيذ مشاريع كبرى بعد إعادة الإعمار في ليبيا. ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة مشروعات معلقة في ليبيا من قبل تركيا تقدّر بنحو ١٩ مليار دولار أو أكثر. كما أنها تهدف إلى الاستحواذ على السوق الليبي وتشجيع المستثمرين الأتراك للاستثمار فيه، بالإضافة إلى أن ليبيا سوق للسلاح التركي. وستساعد هذه المصالح الاقتصادية الداخلية الرئيس التركي وحزبه على كسب شعبية عالية، ومن ثم ضمان بقائه واستمراره.

ب- أهداف اقتصادية تتعلق بشرق المتوسط وأوروبا بوجه عام؛ حيث تعد منطقة شرق المتوسط مطمعا كبيرا لتركيا؛ لاحتوائها على مخزون هائل جدًا من الغاز الطبيعي والبترو، وبالتالي تركيا ترغب في التدخل في هذه المنطقة وزعزعة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط من خلال الضغط على تجمعين من الدول بها؛ أولاهما: تجمع مصري، وهو منتدى الغاز المصري، وثانيهما: التعاون الإسرائيلي القبرصي اليوناني. وتحاول تركيا حاليًا زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة الذي لن يكون في صالح هذين التجمعين، وبالتالي يسهل الضغط عليهما لإدخال تركيا أو قبولها بصورة أو أخرى في الملف الليبي. وبذلك، من وجهة نظر تركيا، سيكون لديها أوراق ضغط اقتصادية على أوروبا من خلال توريد الغاز والبترو. وبالتالي تجد أوروبا ثلاثة كيانات لتوريد الغاز والبترو إليها بدلاً من كيانين فقط.

## ٢- الأهداف السياسية

أ- إحياء المشروع العثماني واستخدام جماعة الإخوان المسلمين في التنفيذ ليصبح قاعدة ارتكاز للإسلام السياسي في ليبيا، ينطلق منها إلى شمال إفريقيا، ثم لإفريقيا كلها.

ب- الضغط على مصر باستمرار لتقليص دورها الإقليمي سواءً على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، ومحاولة جرّها للدخول في حرب مع الجماعات الإرهابية في ليبيا.

ج- امتلاك تركيا لقوى تفاوضية في الملف العراقي والسوري مع الدول الكبرى حال نجاحها مع ليبيا. فتدخلها ليس قاصراً على ليبيا بالتأكيد، بل في سوريا والعراق أيضاً، ومن ثم تدخلها في الشأن الليبي يكسبها مميزات تفاوضية أعلى وأفضل في النطاقات الأخرى.

د- الإسراع في تنفيذ هذا التدخل؛ حيث إن هناك سابقاً بين إقامة المشروع الإيراني (الفارسي)، والمشروع الصهيوني، والمشروع التركي (العثماني) في المنطقة. وبالتالي فإن المشروع الأسرع في التنفيذ سيحصل على حصة أكبر من المنطقة العربية. وإذا تحقق التدخل التركي في ليبيا، فسيصبح لها ثلاث قواعد ارتكاز في ثلاثة مراكز ثقل عربية؛ الأول: في الشمال في منطقة سوريا والعراق في الشام. والثاني: في منطقة الخليج في قطر. والثالث: في منطقة شمال إفريقيا في ليبيا. وبذلك تكون تركيا قد أنشأت ثلاث قواعد ارتكاز لها في ثلاثة مراكز ثقل عربية. ويحتوي كل مركز منهم على نقاط ارتكاز ومؤثرات كثيرة؛ منها:

- نقطة ارتكاز سياسية من خلال إنشاء نظام موالٍ لتركيا.
- ونقطة ارتكاز دينية من خلال إقامة نظام يتحرك تحت مظلة مفاهيم الإسلام السياسي.
- ونقطة ارتكاز عسكرية تجدد من خلالها صيغة تعاون عسكري يجمع بين الحماية والتسليح؛ مثل مذكرة التفاهم مع حكومة الوفاق في ليبيا أو بدفع مقاتلين موالين لها كما هو واضح في تدخلها في سوريا والعراق.
- وأيضاً نقطة ارتكاز اقتصادية لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية مشتركة.

### ٣- الأهداف العسكرية والأمنية

لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية أو السياسية إلا بوجود تدخل عسكري؛ حيث لا تقبل أي دولة بهذا التدخل دون وجود مظلة عسكرية واضحة. ومن بين الأهداف العسكرية:

أ- التخلص من عبء المقاتلين الأجانب والمحليين المتواجدين في سوريا؛ حيث تقوم تركيا بنقلهم إلى ليبيا، وهو ما يرضي روسيا وأوروبا والولايات المتحدة

الأمريكية، وبالتالي التخلص منهم أو من جزء منهم، وأيضًا استخدامهم في التدخل في ليبيا.

ب- احتياج حكومة الوفاق للدعم العسكري؛ حيث يتضح من مذكرتي التفاهم أن البترول والغاز سيكونان في مقابل توفير حماية لحكومة الوفاق.

ج- عقد صفقات السلاح، خاصة أن بعض صفقات السلاح بدأت تتم بالفعل من تركيا إلى ليبيا.

ومن خلال تلك الأهداف العسكرية الثلاثة، تحاول تركيا استغلال الوضع الدولي لصالحها بصورة واضحة. فهي تستغل خوف أوروبا من عودة المقاتلين الأجانب الأوروبيين، وهي ورقة ضغط كبيرة جدًا على أوروبا. كما تنتظر أوروبا للاتفاق مع الدول التي تسود سيطرتها على الغاز من تجمع الدول السابق ذكرها، ولا مانع لديها من وجود تجمع آخر مثل تركيا. فمبدأ العلاقات بين الدول: لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة؛ فالمصلحة هي الأساس في العلاقات الدولية. وإذا ضغطت أوروبا على تركيا لعدم التدخل في ليبيا ضد قرارات الأمم المتحدة، بل وزاد هذا الضغط بصورة كبيرة جدًا وصولًا إلى حد العقوبات المالية، ستخرج تركيا من تحت المظلة الأوروبية لصالح روسيا. وقد استطاعت روسيا بالفعل إخراج تركيا جزئيًا من تحت مظلة أوروبا التي هي مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأيضًا مظلة الولايات المتحدة الأمريكية بعد إقناعها بالحصول على صفقة ٤٠٠- وإفشال صفقة ٣٥٠. وبالتالي فإن أي ضغط مالي على تركيا من قبل أوروبا أو حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهما وجهان لعملة واحدة، أو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ سيكون لصالح روسيا التي ستسعى لخروج تركيا تدريجيًا من تحت هذه المظلة، وهو ما لا ترغبه أوروبا أو حلف شمال الأطلسي أو الإدارة الأمريكية. وتستغل أيضًا تركيا انشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات القادمة وانشغال العالم أجمع بانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وبالتالي هي فرصة ذهبية وتوقيت مناسب للتحرك نحو تنفيذ الأهداف الثلاثة السابق ذكرها.

## ثانياً: ما الموقف العسكري الحالي في ليبيا؟

يتضح أسلوب تدخل تركيا في ليبيا من نقلها للإرهابيين ودعمهم بالأسلحة والمستشارين والأجهزة المخبرائية والمعلوماتية. فعلى سبيل المثال: تقوم تركيا بدعم الإرهابيين بواسطة طائرات بدون طيار لديها إمكانية الاستطلاع المسلح يصل مدى عملها إلى مسافة ١٥٠ كم؛ مثل طائرات «بيرقدار» المسلحة بصاروخين وقنبلتين. وبالتالي يصبح الإرهابيون قادرين على رصد أية أهداف تشكل خطورة عملياتية عليهم أو على تجمعاتهم أثناء تحركاتهم أو أثناء قيامهم بالعمليات، من ثم يقومون بضربها وإحراق الحسائر بها مما يسهل استيلائهم على أهدافهم، ومثال على ذلك ما حدث في المدن الواقعة غرب طرابلس إلى خط الحدود مع تونس.

ولا تتدخل تركيا عسكرياً بقوات تقليدية كبيرة الحجم في الوقت الحالي، لكن باستخدام الإرهابيين ودعم الميليشيات المسلحة. ويرجع ذلك إلى:

١- صعوبة النقل الاستراتيجي ودعم القوات؛ لكبر المسافة بين ليبيا وتركيا، ووجود إشكالية في الدعم العسكري التركي إلى ليبيا بالقوات التقليدية بسبب طول خطوط الإمدادات.

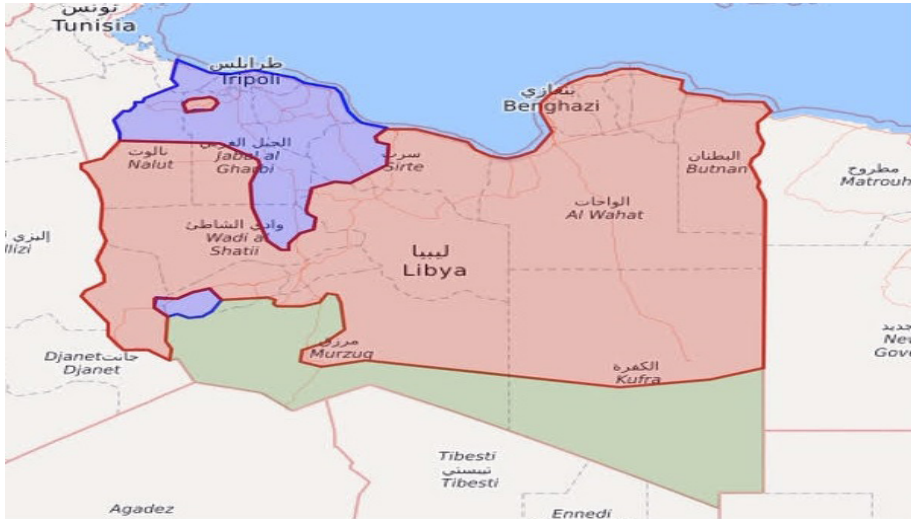
٢- اتساع مسرح العمليات الليبي، فهو مسرح كبير ومفتوح وذو مساحة كبيرة لدولة تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة في إفريقيا والمرتبة السابعة عشرة عالمياً. وهو أرض قتل أكثر منه أرض قتال منذ عهد العثمانيين والإيطاليين والإنجليز والألمان. فإنه من السهل الدخول إلى ليبيا لكن من الصعب جداً الخروج منها.

٣- التكلفة الباهظة لنقل القوات التقليدية لهذا المسرح الضخم تسبب مشكلات اقتصادية ضخمة على الاقتصاد التركي، إلى جانب المشكلات التي يعاني منها حالياً، خاصة في ظل أزمة انتشار جائحة كورونا المستجد التي تسبب ضغطاً كبيراً على الاقتصاد العالمي بالكامل.

كما تستغل تركيا الظروف الداخلية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى الداخلي، تستغل تركيا عمق الخلافات بين أطراف الأزمة في ليبيا. وهنا نقول إنه طالما هناك خلافات داخلية في ليبيا، فسيستمر التدخل الخارجي في ليبيا. وعلى المستوى الدولي،

تسعى تركيا لامتلاك أوراق ضغط على المجتمع الدولي في ظل عدم فاعلية المجتمع الدولي ومنظّماته الأمنية وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للموقف الحالي لقوات الوفاق وقوات الجيش الليبي إلى ١٢ يوليو ٢٠٢٠، كما هو موضح في الخريطة رقم (١)<sup>(٣)</sup>، يشير الجزء المظلل باللون الأحمر في شرق ليبيا إلى سيطرة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على أجزاء كبيرة. أما بالنسبة للأجزاء المظللة باللون الأزرق في شمال وغرب ليبيا وفي جزء من الجنوب الغربي أيضًا، فهي تشير إلى سيطرة حكومة الوفاق بالتنسيق والرعاية التركية من خلال الميليشيات الإرهابية المسلحة. بينما يشير اللون الأخضر في الجنوب إلى سيطرة القبائل.



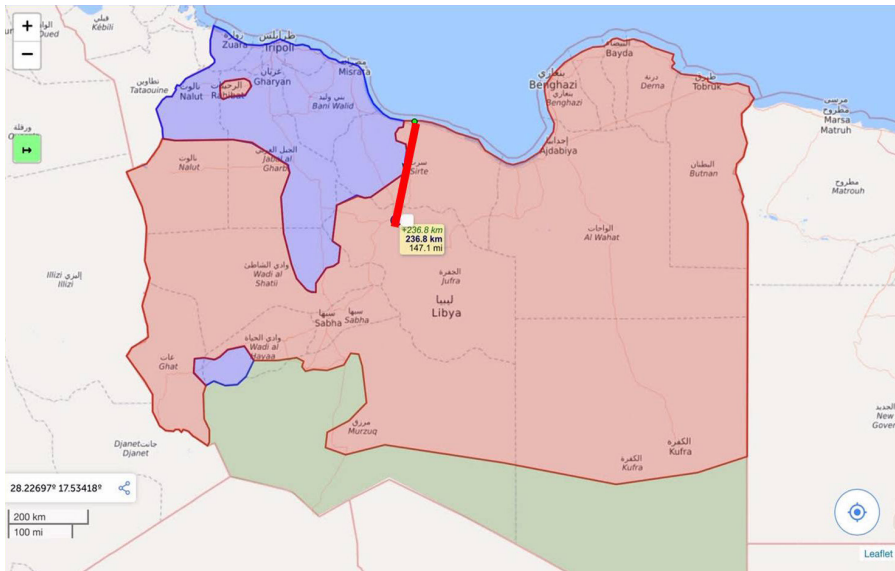
الخريطة رقم (١): الموقف في ليبيا إلى ١٢ يوليو ٢٠٢٠.

### ثالثًا: ما الموقف العسكري المصري تجاه الوضع في ليبيا؟

بالنسبة للموقف العسكري المصري، يمثل اختراق خط سرت والجفرة تهديدًا للأمن القومي المصري وهو ما أكد عليه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. وكما هو موضح بالخريطة رقم (٢) نلاحظ أن خط سرت/ الجفرة المظلل باللون الأحمر هو

(٣) مرفق بهذا التقرير عرض تقديمي يشمل مجموعة من الخرائط توضح الموقف العسكري الحالي في ليبيا.

خط فاصل بين سيطرة الميليشيات المسلحة تحت الرعاية التركية ناحية الغرب وسيطرة الجيش الوطني الليبي ناحية الشرق. وبالتالي فإن هذا الخط بالغ الأهمية لأننا القومي في مصر؛ حيث إن مدينة سرت الواقعة على البحر تعد مركز ثقل باعتبارها مدينة وميناء ومدخلاً رئيسياً لمنطقة الهلال النفطي الليبي، ولذلك تركيا تسعى للسيطرة عليها للاستيلاء على النفط الموجود بالشرق. ومن يسيطر على سرت لن يجد صعوبة في السيطرة على كامل الطريق الساحلي الذي يؤدي بالتبعية إلى الحدود المصرية.



الخريطة رقم (٢): سرت - الجفرة خط أحمر.

وتوضح الخريطة رقم (٣) المسافة من مدينة سرت إلى خط الحدود مع مصر التي تبلغ حوالي ٩٥٠ كم، أي أنه يمكن للإرهابيين قطع هذه المسافة بسيارة دفع رباعي خلال ١٠ ساعات و٢١ دقيقة دون أن تعترضهم أية عوائق طبيعية أو عسكرية. ولكن في حال وجود مقاومة من الجيش الليبي الحر، فمن الممكن أن يتضاعف ذلك الوقت من ثلاثة إلى أربعة أضعاف، ما يبلغ يوماً إلى يومين تقريباً. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحرك من الميليشيات المسلحة سيكون تحت رعاية الجيش التركي وحماته، وبالتالي سيقوم بهام الاستطلاع المسلح مما يسهل لها الوصول إلى أهدافها.





الخريطة رقم (٣): زمن قطع المسافة من مدينة سرت إلى خط الحدود المصرية مع ليبيا.

أما بالنسبة للجفرة، فهي مركز ثقل آخر موجود في الجنوب. ولا تقتصر أهميتها على أنها قاعدة جوية فقط، بل إن الاستيلاء عليها سيعزز وجود تركيا عسكرياً، ومن ثم سيطرتها على جبهة وخط مواجهة كامل من الشمال إلى الجنوب، وبدء التحرك في اتجاه الشرق الذي هو بمثابة التهديد في اتجاه مصر. وهنا نؤكد أن الحسابات العسكرية المصرية تتسم بالرفق والاحترام؛ فمراجعة تمركزات القوى من جانب الجيش الوطني الليبي في الشرق ومناطق سيطرة الميليشيات المسلحة في الغرب، نجد أن خط سرت/ الجفرة؛ حيث ترى مصر وجوب التدخل عنده لحماية أمنها القومي، هو الخط نفسه الذي تتفق معه أي مؤسسة عسكرية راقية الخبرة في أي مكان بالعالم على التدخل عنده لحماية الأمن القومي للجانب الشرقي. ويتجلى ذلك في كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي التي تنم عن علم عسكري رفيع وتقديرات عسكرية بالغة الدقة لا يخطئها أبداً أي خبير عسكري لديه قدر من الخبرة العالية والاحتراف في العلم العسكري.

وهناك عدد من نقاط القوى المهمة يمتاز بها الموقف المصري؛ وتتضمن:

- ١- استناد الموقف المصري على أرضية قانونية صحيحة وعلى قرارات مجلس الأمن التي تمنع تسليح الجيش الليبي ونقل إرهابيين إليه. فالموقف المصري يستند

على نقطة مهمة في ميثاق الأمم المتحدة المادة (٥١) في الفصل السابع، التي تختص بالدفاع عن النفس بأنه يمكن للدولة أن تتخذ إجراءات فورية لمواجهة أي تهديد للدفاع عن نفسها، ثم تخطر مجلس الأمن. كما تستند مصر في موقفها الصلب على طلب من البرلمان الليبي المعبر عن إرادة الشعب الليبي في التدخل حال تجاوز خط سرت/ الجفرة؛ لأنه لا يهدد الأمن القومي المصري وحده، بل يهدد ليبيا كلها بشكل عام وضياها من يد الليبيين.

٢- مراعاة مصر في موقفها للمصالح المصرية الليبية. فمبادرة «إعلان القاهرة» كانت واضحة في سعيها نحو إيجاد حل سياسي طبقاً لإرادة الشعب الليبي في الغرب والشرق والجنوب. وتؤكد ذلك جميع الجهود السياسية المصرية السابقة سواءً في مؤتمر برلين أو قرارات مجلس الأمن أو كل جهود الأمم المتحدة.

٣- قبول غالبية المجتمع الدولي والأشقاء في ليبيا للموقف المصري؛ حيث يشتمل على تقديرات مواقف عسكرية صائبة، كما سبق ذكره في موقف مصر من خط سرت/ الجفرة.

٤- وجود قوات مسلحة قوية جاهزة لحسم الموقف لصالحها تماماً، عالية التسليح وقادرة على العمل خارج الحدود لمسافات بعيدة ولأزمنة طويلة. ولعل ذلك يعود إلى تحديث القوات المسلحة المصرية لأسلحتها التي تمكنها من التمتع بهذه القدرة العالية على العمل خارج الحدود، وعلى الردع والمواجهة الحاسمة لحماية المصالح المصرية في حالة استهدافها. ويظهر ذلك بوضوح في مناورة «القادر ٢٠٢٠» ومناورة «حسم ٢٠٢٠» التي تضمنت مراحلها تنفيذ عملية برمائية لمواجهة مزيج من العدائيات التقليدية وغير التقليدية في البحر وعلى الأرض.

٥- اعتماد الموقف المصري على قرار سياسي حر، الأساس فيه هو المصلحة والأمن القومي المصري. ويتجلى ذلك في المواقف الواضحة والقاطعة والصريحة التي صرح بها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عامة، وفي الملف الليبي خاصة.

٦- تمتع القوات المسلحة المصرية والقرار السياسي بظهير شعبي قوي، وهي نقاط غاية في الأهمية لأي مواجهة عسكرية، وتشكل مجتمعة عناصر ردع لأي عدائيات خارجية.

ومقارنة بالموقف العسكري المصري، يتضح ضعف الموقف التركي في قدرته على مواجهة العسكرية التي ستكلفه كثيراً؛ نظراً لكبر المسافة من تركيا إلى ليبيا. وبالنظر إلى المواجهات العسكرية بين مصر وتركيا على مدار التاريخ، نجد أنها كانت حاسمة لصالح الجيش المصري ومشينة جداً بالنسبة للجيش التركي.

## رابعاً: ما السيناريوهات المستقبلية للوضع العسكري في ليبيا؟

١- السيناريو الأول: توقف القتال في ليبيا (عند خط سرت/ الجفرة) والبدء في عملية سياسية، وسيكون ذلك بمثابة أفضل الحلول التي يمكن التوصل لها لصالح ليبيا والمنطقة ودول العالم. لكن هذا السيناريو مستبعد في الوقت الحالي، وذلك لسبب رئيسي وهو شدة الخلافات الداخلية بين الشرق والغرب الليبي، ويعزز من ناحية أخرى التدخل الخارجي في ليبيا، خاصة من تركيا لتحقيق مصالحها.

٢- السيناريو الثاني: مغامرة تركيا والمليشيات المسلحة بمحاولة تجاوز خط سرت/ الجفرة. في هذه الحالة، ستدخل هذه المليشيات المسلحة المدعومة من الجيش التركي في مواجهة عسكرية مباشرة مع الجيش المصري وأيضاً مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يتلقى دعمه من البرلمان الليبي وبعض القبائل في الشرق. وهو ما سيكلف المليشيات المسلحة والجيش التركي ثمناً باهظاً لن يستطيعا تحمله سواءً على المستوى العسكري أو البشري أو الاقتصادي أو حتى السياسي. وستحتاج تركيا لتنفيذ هذا السيناريو قوات تقليدية برية وبحرية وجوية (إذا تدخلت عسكرياً بصورة مباشرة)، أو ستضحي بالمليشيات المسلحة إذا لم تدعمهم. وهذا السيناريو نسبة احتمالته ضعيفة في الوقت الحالي، لكنه غير مستبعد تماماً؛ نظراً للرعونة التركية وتقديرات الموقف غير الصحيحة بالنسبة لهم، التي تعتمد على الاستغلال والانتهازية أكثر من اعتمادها على المواقف العسكرية المشرفة والتي تعتمد على حسابات صحيحة.

٣- السيناريو الثالث والأخير: الاستمرار في دعم المليشيات برعاية تركية لاستنزاف الجيش الليبي، خاصة في اتجاه سرت، وستكون تكلفة استخدام هذه المليشيات ودعمها قليلة جداً. وستقوم تركيا على التوازي بزيادة تواجدها

العسكري في غرب ليبيا ومحاولة تجهيز قاعدة الوطية الجوية مرة أخرى والتواجد في مصراتة، بينما تضحى بالمليشيات لاستمرار التوتر في الموقف أملاً في تطور الموقف لصالحها وتسمح الظروف بدخول سرت أو السيطرة على جزء منها. وهذا السيناريو هو الأكثر توقعاً للحدوث في الوقت الحالي طبقاً لتقديرات الموقف الحالية.

**وخلاصة القول،** تحاول تركيا فرض أوضاع جديدة على الأرض في ليبيا لصالحها لتحقيق مكاسب اقتصادية بالأساس، وأيضاً مكاسب سياسية لن تتحقق إلا بوجود أوضاع عسكرية، وسيترتب على ذلك ضرر بمصالح دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء بعد ذلك، إلا مصر فهي أقل الدول المتضررة؛ لأن الموقف المصري يتميز بأنه قانوني وقادر على تحقيق الردع والحسم إذا تطورت الأوضاع للأسوأ، بينما يبدو ضعف الموقف الدولي واضحاً. ويقدر تدخل المجتمع الدولي لردع تركيا، سيكون قدر ضبط الأوضاع في ليبيا مستقبلاً. ولا شك أن حدوث بعض التوافق الداخلي في ليبيا بين الشرق والغرب، سيسهم في تطور الموقف تطوراً كبيراً لصالح ليبيا والمنطقة ككل.

## خامساً: أسئلة المتابعين

**السؤال الأول:** هل من الممكن نشوب حرب في المنطقة، أو سيكون هناك حل دبلوماسي على الرغم من التدخلات السافرة المتمثلة في تركيا؟ وما دور مصر في الحل سواءً دبلوماسياً أو عسكرياً؟

تجيب السيناريوهات الثلاثة التي استعرضناها من قبل عن هذه التساؤلات. وما نؤكد عليه هو أن من سيعمل على التحرك نحو سيناريو الحرب هو تركيا بمحاولة اختراق خط سرت/ الجفرة. ودور مصر السياسي واضح في جميع المحافل الدولية، آخرها في مؤتمر برلين، بالإضافة إلى إعلان «مبادرة القاهرة» التي ركزت على الحل السياسي وتضمنت كل الجهود السياسية السابقة. وسبق أن قدمت طرحاً بتوحيد الجيش الليبي، إلى أن يتم التوافق السياسي بين الليبيين؛ وذلك لأن الجيش الليبي ضمان لحماية الأمن القومي للدولة، وأيضاً ضمان لتنفيذ حل سياسي وانتخابات. ولكن إذا فرض على مصر الحل العسكري، فمصر قادرة على الرد والحسم وبما يضمن ويصون الأمن القومي المصري.

**السؤال الثاني: ما مدى التفوق العسكري المصري في حالة نشوب حرب مع تركيا؟ وما الحل إن قامت إثيوبيا بملء السد في هذه الأثناء؟**

بالنسبة للجزء الأول من السؤال، فالتفوق العسكري المصري واضح من حيث ترتيب القوات المسلحة المصرية عالمياً ومستوى تدريبها على الحروب التقليدية وغير التقليدية (أو خوض كليهما معاً). وتشهد على ذلك مناورة «القادر ٢٠٢٠» ومناورة «حسم ٢٠٢٠» في المنطقة الغربية. هذا بالإضافة إلى حرية القرار السياسي، ودعم الشعب للقوات المسلحة المصرية والقرار السياسي، وسلامة ووضوح الوضع القانوني بالنسبة للقانون الدولي. ومن ناحية أخرى، في حالة استمرار أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا وطول زمن التفاوض للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف؛ فإن دولة كبيرة مثل مصر لديها القدرة على التحرك في مسارات استراتيجية متوازنة. كما أن القيادة السياسية المصرية رأت أن يستمر العمل في ملف السد الإثيوبي في إطاره نحو إيجاد حل سياسي، وهو قرار حكيم للغاية. هذا بالإضافة إلى الدور الكبير والقوي الذي تقوم به الوزارات المصرية المعنية كوزارة الخارجية المصرية ووزارة الري والموارد المائية، وقدرتها على العمل في مسارات متوازنة.

**السؤال الثالث: ما النقطة الفاصلة للوضع الحالي في ليبيا؟**

النقطة الفاصلة للوضع الحالي في ليبيا هي التدخل التركي بالتنسيق مع الميليشيات المسلحة التي تعمل تحت سيطرتها. فإما أنها ستحاول تجاوز خط سرت/ الجفرة بما يهدد الأمن القومي المصري وليبيا ككل، وبذلك ستكون هناك مواجهة عسكرية مباشرة مع الجيش المصري والجيش الوطني الليبي. وإما أنها ستلجأ إلى وقف القتال وبدء العملية السياسية. إن تركيا الآن في وضع سيئ أمام العالم؛ فهل ستحارب وتتحمل المواجهة خارج الحدود على مسافات كبيرة مع جيش محترف، أو ستتجه إلى السلام بحصر احتلالها في جزء من ليبيا، وبالتالي تخسر صورتها أمام الداخل التركي وأمام حلفائها القلائل؟

**السؤال الرابع: كيف تصف التدخل المصري في ليبيا إلى هذه اللحظة؟**

لم تتدخل مصر عسكرياً إطلاقاً في ليبيا إلى هذه اللحظة، بل تطرح الحل السياسي المتمثل في مبادرة «إعلان القاهرة»، وإعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لها قبل إعلان مصر لخط سرت/ الجفرة. وبشكل عام، مصر لم تتدخل في

ليبيا إلا في موقفين؛ الأول كان تدخلاً عسكرياً بعد مقتل ٢١ مصرياً في ليبيا، والثاني وقع أثناء تخطيط بعض الجماعات الإرهابية في ليبيا ضد مصر. ولم يعترض مجلس الأمن على هذين التدخلين؛ لأنهما قانونيان وتحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة.

**السؤال الخامس: هل يُعد موقف المشير خليفة حفتر فشلاً، أو أن هناك أملاً لإبقاء أماله حية؟**

نجح الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر وبرعاية البرلمان الليبي، في تحرير جزء كبير من ليبيا من الميليشيات المسلحة، ولكن لم يستطع الجيش الليبي استكمال النجاحات بسبب التدخل التركي لصالح الميليشيات. والحقيقة أنه وإن لم يستطع تحقيق نجاحات في طرابلس وقاعدة الوطية وترفونة، إلا أنه حقق نجاحاً في ليبيا بالكامل على المستوى الاستراتيجي. ومن الجدير بالذكر أن هذا النجاح تحقق رغم فرض حظر على تسليح الجيش الليبي، وأيضاً تدمير حلف شمال الأطلسي (الناتو) للجيش الليبي من قبل عام ٢٠١١. ولا يزال حلف الناتو، من خلال تركيا، يحاول تدمير الجيش الليبي للمرة الثانية.

**السؤال السادس والأخير: هل تتوقع تصعيداً إضافياً من جانب مصر؟**

هذا التصعيد من جانب مصر مشروط بكيفية رد فعل تركيا وتصعيدها من الجانب الآخر. لا تقوم مصر بتصعيد الموقف ولا تريد جر المنطقة إلى مواجهة عسكرية، وهو ما أكدت عليه في مبادرة «إعلان القاهرة». فالجيش المصري جيش رشيد، يحمي ولا يهدد. في حين نجد أن الجانب التركي هو الذي يسعى دائماً للتصعيد من خلال دعمهم للميليشيات المتطرفة في ليبيا.



(٤)

## محاضرة

# «جيواقتصاديات الطاقة والصراع الدولي على ليبيا»<sup>(١)</sup>

الباحث محمد العربي<sup>(٢)</sup>

الخميس، الموافق ١٦ يوليو ٢٠٢٠

تركز هذه المحاضرة على سياسات النفط والصراع الدولي حول ليبيا، وبوجه خاص على جيواقتصاديات الطاقة في الوضع الليبي. ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الجيواقتصاديات **Geo-economics** ليس واسع التداول في الدوائر البحثية العربية. ومن ثم تحاول هذه المحاضرة التركيز على هذا المدخل الذي يمكن من خلاله فهم تركيبات وتعقيدات مشاهد المنطقة، خاصة المشهد في ليبيا الذي يصعب تفسيره بمنطق أو علم واحد.

## أولاً: الملامح الأساسية لوضع النفط في الصراع الداخلي الحالي في ليبيا

دائمًا ما يرتبط الحديث عن النفط بليبيا؛ فهي دولة نفطية كبيرة جدًا على مستوى شمال إفريقيا. كما أنها دولة فريدة من نوعها نتيجة لاتساعها جغرافيًا ولضخامة ثرواتها النفطية؛ حيث يأتي ترتيبها السابع عالميًا من حيث الاحتياطي النفطي. لكن رغم ذلك، فإن بها خفة سكانية، تجعلها نموذجًا أقرب إلى دول الخليج العربي. لكنه على مدار تاريخها منذ الاستقلال عام ١٩٥١، خاصة بعد ثورة العقيد القذافي عام ١٩٦٩، لم تكن السياسات الليبية سياسات محافظة أو مشابهة لبنية الدولة في الخليج العربي بأي شكل من الأشكال.

---

(١) تأتي هذه المحاضرة ضمن سلسلة المحاضرات التي نظمتها مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية حول «تطورات المشهد الليبي: خيارات السياسة المصرية» خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٠ عبر البث المباشر على الصفحة الرسمية للمركز على موقع الفيسبوك.

(٢) باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية.



وفيما يتعلق بموضوع النفط وقطاع الطاقة بشكل عام، فإن ليبيا لها وضع خاص يستحق الفهم. وفقاً لوصف الدكتور خالد فهدى، هناك ثلاثية لفهم المشهد الليبي أو فهم ليبيا ككيان. وتتكون هذه الثلاثية من القبيلة (أو المدينة)، والدين، والنفط. لكن في الفترة الأخيرة مع احتدام الصراع الدولي حول ليبيا الذي بدأ تحديداً بعد إسقاط نظام العقيد معمر القذافي على مراحل مختلفة؛ أُضيف إلى هذه الثلاثية عامل آخر مرتبط بفكرة الوكالة؛ وهو أن الأطراف المتصارعة في ليبيا على مدار مراحل الحرب الأهلية في ليبيا كانت تمثل مصالح دولية أو إقليمية أخرى. ومن ثم يعد النفط عنصراً أساسياً من بين عناصر فهم المشهد الليبي حالياً.

شهد الحديث في الفترة الأخيرة تركيزاً خاصاً على خط سرت/ الجفرة، والتهديدات التركية الوفاقية المرتبطة بحكومة الوفاق وميليشياتها بضرورة الاستيلاء على سرت، ثم بعد ذلك فتح المفاوضات والتحذير المصري من أن محور سرت/ الجفرة هو خط أحمر بالنسبة للأمن القومي المصري، ودعوة الأطراف الدولية كلها لتهدئة الوضع والوصول إلى اتفاق ينهي هذا الصراع. وكان هناك حديث آخر وهو مطالبة واشنطن بفتح ملفات المصرف المركزي في ليبيا والتحقيق في وجود مؤسسات موازية له، وأيضاً المحاولات الأمريكية لإعادة إنتاج النفط الليبي مرة أخرى. فقبل عقد مؤتمر برلين في يناير الماضي، قررت القبائل الليبية تحديداً في شرق ليبيا إغلاق إنتاج النفط، وهو ما أدى إلى إيضاح وجود أزمة حقيقية في توزيع الثروة النفطية في ليبيا. ومن القراءة البسيطة لتاريخ ليبيا، نلاحظ أن تلك المشكلة ممتدة، خاصة مشكلة توزيع عوائد البترول. فقد كان اكتشاف البترول في ليبيا في الخمسينيات بداية لثورة في نمط الدولة الليبية وطبيعتها. وهناك قراءات تشير إلى أن ضعف المؤسسات الليبية كان نتيجة الأساس لنمط الثروة التي تفجرت. وكان الحكم، سواء أثناء المملكة السنوسية أو نظام معمر القذافي، أكثر ميلاً إلى عدم مأسسة الدولة وإلى التحكم المركزي في عوائد النفط وتوزيعها حسب الولاءات السياسية مما أدى إلى مشكلة الضعف المؤسسي. فلم تكن هناك مؤسسات مرتبطة بعمليات إنتاج أو إعادة إدماج للقبائل في نسيج هوياتي واحد لدولة قومية ليبية.

وبالنظر إلى المرحلة الحالية من الصراع في ليبيا، قد نتساءل هل دافع الدول التي تتدخل حالياً في ليبيا هو الحصول على أكبر قدر من النفط والغاز؟ ونجيب عن ذلك بأنه بشكل مبدئي، لم يكن هذا هو السبب الأساسي الذي دفعها نحو هذا التدخل. على سبيل المثال، نجد أن قرار الدول الغربية بإسقاط نظام القذافي وتدخل حلف شمال

الأطلسي (الناتو) وإيجاد شرعية من جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن أيضًا لفرض منطقة حظر جوي ومساعدة المتمردين على إسقاط النظام في عام ٢٠١١، لم تكن بالأساس للحصول على النفط الليبي وليس كما هو معتقد دائمًا بأن أي تدخل غربي في المنطقة هو للحصول على النفط أو الغاز. فقد كانت هناك أسباب جيواستراتيجية وسياسية أخرى مرتبطة بإعادة تشكيل المنطقة. وكان التخلص من نظام القذافي أولوية تسبق الحصول على النفط، خاصة وأن أغلب الدول التي شاركت في عملية الإسقاط كانت دولاً نفطية بالأساس، وبالتالي لم يكن الحصول على النفط هو الغرض الأساسي.

لكن استمر النفط محورًا للتصارع الداخلي، وربما كانت آخر مشاهد هذا الصراع هو المعركة التي وقعت في يونيو ٢٠١٨ بين الجيش الوطني الليبي ومليشيات حرس المنشآت النفطية بقيادة إبراهيم الجضران. ورغم أنها مليشيات غير رسمية، فإن ولاءها الأول كان لحكومة الوفاق الوطني. وبعد أن قام الجيش الليبي بطرد هذه المليشيات من منطقة الهلال النفطي التي تنتج ٦٠٪ من النفط الليبي، أصبحت ثروة ليبيا الأساسية من النفط والغاز متمركزة في المنطقة الشرقية. تمتد منطقة الهلال النفطي من سرت<sup>(٣)</sup> إلى بنغازي، وتضم أهم الموانئ النفطية التي تصدر النفط الليبي والغاز الليبي إلى جنوب أوروبا. وهناك حوالي ١٣ خطًا بترولٍ ممتدًا من موانئ الهلال النفطي الكبيرة؛ مثل ميناء الزويتينة وميناء رأس لانوف وميناء سدره وميناء سرت، إلى جنوب أوروبا، إلى جانب وجود خطين ممتدين من حقول الغاز مباشرة إلى جنوب أوروبا.

ومن ناحية أخرى، فإن ميزة النفط الليبي تكمن في كونه ثروة سياسية أيضًا لمن يحصل عليه. فقد بلغ إنتاج النفط في ليبيا أثناء فترة نظام القذافي نحو ١,٩ مليون برميل يوميًا. ومن الجدير بالذكر أن ذلك كان أداة نظام القذافي لتحقيق هدفين؛ هما: تحقيق سيطرة نظام القذافي على ليبيا بأرضها الشاسعة لمدة أربعين عامًا، وتنفيذ عمليات التسليح وتمويل المنظمات لأهداف سياسية والانخراط في صراعات المشرق العربي وإفريقيا بعد ذلك.

(٣) وهو ما يؤكد على أهمية سرت سواءً لحكومة الوفاق للسيطرة عليها أو للأطراف الدولية الأخرى؛ مثل مصر وروسيا اللتان تحاولان تثبيت الوضع وإيجاد فرصة لإعادة المفاوضات.

نحن نتحدث عن ثروة هائلة في ليبيا مع وجود خفة سكانية. لكن منذ عام ٢٠١١، تكمن المشكلة الحالية فيما يتعلق بالبنية التحتية حيث توقفت عمليات الصيانة وتطوير المنشآت الحيوية، بل وتدهورت بفعل الصراع. وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط إلى نصف ما كان عليه قبل نظام القذافي، أثناء فترة سيطرة جيش حرس المنشآت النفطية الذي كان يقوم بالاستيلاء على جزء من عوائد النفط، بينما يذهب الجزء الآخر إلى حكومة الوفاق. ومن ناحية أخرى، كانت هناك مشكلة أخرى تتعلق بتمركز نحو ٦٠٪ من الثروة النفطية الليبية في شرق ليبيا، لكن العوائد تذهب فعلياً إلى حكومة الوفاق. وهو ما دفع الجيش الوطني الليبي والقبائل الليبية إلى وقف الإنتاج كمحاولة لجذب انتباه المجتمع الدولي بأن هناك مشكلة حقيقية مرتبطة بالمناطق التي تتمتع بالثروة الليبية لا تتمتع بعوائدها، بل تذهب إلى حكومة الوفاق لتقوم بتوزيعها كما تشاء.

أما المرحلة الحالية من الصراع في ليبيا، فقد بدأت تحديداً منذ ديسمبر ٢٠١٩ أي بعد توقيع مذكرة التفاهم المشتركة بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مع تركيا حول التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا. وهو ما وضع ليبيا تحت الضوء على نطاق إقليمي أوسع، وهو النطاق المرتبط بالصراع على الغاز والطاقة في شرق المتوسط. وبالتالي هذه هي المرحلة الأولى التي لم يعد فيها النفط الليبي شأناً داخلياً.

هذا بالإضافة إلى وجود أهداف جيوسياسية لدى الدول المتصارعة حول ليبيا، وهو بمحاولة فرض النفوذ الإقليمي والضغط على الخصوم الإقليميين أو الدوليين مثلما نرى في موقف روسيا إزاء الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية إزاء روسيا، وتركيا إزاء روسيا ودول شرق المتوسط (خاصة مصر واليونان وقبرص). فهذه الدول تحاول أن تلعب بالأساس لعبة جيوسياسية، تحقق من ورائها أهدافاً اقتصادية وهو ما يعرف بالجيواقتصاديات التي تعني مرتبطين؛ إما أن الدول تستخدم أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية، أو أن الدول تستخدم في سياساتها الخارجية أدوات عسكرية وسياسية لتحقيق أهداف اقتصادية.

وكما ذكرنا بأن هناك صراعاً قديماً يتعلق بعوائد النفط؛ حيث يشكو الشرق من سيطرة حكومة الوفاق الوطنية على العوائد النفطية من خلال المؤسسة الوطنية للنفط

التابعة لحكومة الوفاق. وتتم تعاقدات النفط مع هذه المؤسسة التي تودع بعد ذلك ثمن هذه التعاقدات في المصرف المركزي الذي تسيطر عليه حكومة الوفاق. وبالتالي كان جزء كبير من مشكلات الجيش الليبي الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، تحديداً أثناء عمليات «تحرير طرابلس» في إبريل ٢٠١٩، يتعلق بمشكلة التمويل. وهو ما دفع حكومة الشرق الليبي والجيش الوطني الليبي إلى اللجوء لطباعة أموال ليبية في روسيا، خارج نطاق المؤسسة الرسمية التي تتعاقد مع حكومة طرابلس.

هذا بالإضافة إلى مشكلة أخرى كبيرة تتعلق بلجوء ليبيا إلى استيراد نفط أكثر نقاءً؛ حيث إن عمليات التكرير والتصفية متوقفة وغير مصنونة بالقدر الكافي. وبالتالي رغم ضخامة النفط الليبي وجودته الأساسية، فإنه لا يتم تكريره بشكل يصلح لاستخدامه داخلياً في ليبيا.

## ثانياً: الجيواقتصاديات ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية من الصراع الليبي

### ١- أوروبا (خاصة إيطاليا وفرنسا)

أدركت أوروبا تماماً حجم الخطأ الذي ارتكبه بمساعدة المتمردين على إسقاط نظام القذافي. فكان من المتصور أن سقوط النظام سيحدث فراغاً يسهم فيما بعد في قيام نظام جديد أكثر موثوقية لدى أوروبا ونظام أكثر انفتاحاً يشمل مزيداً من الإسلاميين المعتدلين والليبراليين، أي أطراف يمكن التفاهم معها، وبالتالي سهولة الضغط على ليبيا والحصول على تعاقدات أكبر من الغاز والنفط. لكن اتضح أن ثمن الإسقاط كان غاية في الفداحة؛ حيث أدى إلى:

أ- تدهور البنية التحتية في ليبيا، وتعرض إمدادات أوروبا بالنفط الليبي لانقطاعات؛ مثل ما يحدث حالياً منذ شهر يناير ٢٠٢٠ إلى وقتنا الحالي، مما دفعها إلى اللجوء إلى أطراف أخرى لمدّها بالنفط، خاصة الطرف الروسي، رغم رغبة أوروبا في تقليل اعتماديتها على مصادر الطاقة الروسية.

ب- ظهور الشبكات المسلحة الإجرامية إثر غياب الدولة وسقوط مؤسسات الدولة الليبية. وهي ميليشيات مسلحة تسعى للقيام بدور سياسي بشكل أو بآخر، لكنها في الوقت ذاته ترتبط بتنظيمات إرهابية تعمل تحديداً

في تهريب الأسلحة والمخدرات والمهاجرين. ومنذ عام ٢٠١١، كانت مسألة الهجرة غير الشرعية هي القضية الأكثر أهمية وحساسية بالنسبة للأطراف الأوروبية، خاصة دول جنوب ووسط أوروبا. أصبحت ليبيا هي المورد الأساسي للاجئين سواء القادمين من ليبيا نفسها أو من دول الساحل وسط إفريقيا إلى أوروبا. وبذلك تحولت ليبيا من كونها فرصة استراتيجية إلى خطر استراتيجي بالنسبة للأطراف الأوروبية.

ومن ناحية أخرى كان لشركات توتال الفرنسية وإيني الإيطالية تعاقدات كبيرة جدًا في ليبيا أثناء نظام القذافي، وكانت حريصة للغاية على استمرار هذه التعاقدات. ومن هنا جاء تدخل الأطراف الأوروبية لحل أو إدارة الصراع، رغم إدراكها بأن هذا الصراع لن يجد حلًا إلا بحسم خارجي أو تصالح داخلي، وبعدم قدرة أيٍّ من الأطراف الحالية على تقديم تنازلات كافية لحل الصراع. فأوروبا تحاول تأمين الإمدادات الليبية بالطاقة سواءً لإيطاليا أو لفرنسا على وجه التحديد، وأيضًا تحاول إنهاء وجود خطر إرهابي كبير في ليبيا، وهو أمر لا يقل أهمية عن امتداد خطوط اللاجئين من وسط إفريقيا إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط.

ولا ننفي تمامًا وجود شبكات إجرامية أو شبكات مهربين في شرق ليبيا، لكن مع وجود الجيش الليبي الوطني وشكل من أشكال المؤسسات في الشرق، فإن هذه المسألة بالتأكيد أقل فوضوية من الوضع في الغرب الذي يقع حاليًا تحت سيطرة حكومة الوفاق. وبالتالي في هذا الوضع، بالنسبة لإيطاليا وفرنسا، ليس الحفاظ على النفط هو الدافع الوحيد للتدخل في ليبيا، بل هناك أمور متعلقة بالحفاظ على الاستقرار ومنع تدفق اللاجئين.

## ٢- الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية لا تستفيد من النفط الليبي بالأساس. وتاريخيًا، كانت الشركات الأمريكية هي من قامت بتطوير البنية التحتية للنفط الليبي مع اكتشافه في الخمسينيات، لكن بسبب الخلافات أو السياسة الثورية لنظام القذافي، طردت هذه الشركات الأمريكية مع طرد القوات والقواعد العسكرية الأمريكية من الأراضي الليبية عام ١٩٧٠. هذا بالإضافة إلى سياسات نظام القذافي لدعم منظمة

التحرير الفلسطينية، ودعم أية تنظيمات ثورية ضد السياسات الإمبريالية بشكل عام. وهو ما نجم عنه خلاف امتد تقريباً من منتصف السبعينيات إلى ما بعد حرب العراق بسنوات، وأدى إلى قصف ليبيا مرتين أثناء حكومة ريغان.

لكن ما تسعى إليه الولايات المتحدة بالأساس هو تحجيم أو طرد النفوذ الروسي من المنطقة. وبالتالي تحاول التدخل لدى الأطراف الليبية، باتباع منهج مالي لحل الصراع. ونرى ذلك في مطالبة واشنطن بفتح ملفات المصرف المركزي في ليبيا. وكانت قد قدمت مقترحاً مؤخرًا لحل معضلة عدم عدالة توزيع ثروة النفط في ليبيا، لكن هذا المقترح رُفض ربما بسبب الخلافات الداخلية أو ضغط الأطراف الخارجية على ليبيا. إن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في أنها لا تمتلك الأدوات الكافية للتدخل، رغم ثقلها ودورها في الشرق الأوسط وقطعاً وجودها الاستخباراتي. فهي في حقيقة الحال غير قادرة سواءً على التأثير على سير المعارك العسكرية أو على دفع الأطراف لحل الصراع. ومقارنةً بالوضع الحالي لإيطاليا وفرنسا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أقل قدرة على التأثير في الصراع الليبي.

### ٣- روسيا

يعد موقف روسيا تجسيدا لفكرة التدخل الجيواقتصادي. قد نتصور للوهلة الأولى أن ليبيا ليست أهم ورقة روسية في المنطقة؛ حيث وضعت روسيا أغلب أوراقها لدعم نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا. وهذه حقيقة. لكن بقراءة المشهد الإقليمي تحديداً مع نهايات عام ٢٠١١، نجد أن موسكو، مع تغيير النظام السياسي الداخلي مع رحيل ميديفيدف وعودة بوتين للصدارة مرة أخرى، أدركت مدى فداحة الخطأ الذي ارتكبه حكومته ميديفيدف بعد تصويتها بالرفض أو بالفيتو على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن فرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا، لمنع التدخل العسكري في ليبيا، مما ساعد على تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، وخلق حالة فوضى كبيرة جذبت ظهور جماعات مهربين وجماعات إرهابية. ولذلك، فإن قرار موسكو بالتدخل الشديد في ليبيا هو تدخل محسوب وذكي للغاية، وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي العسكري أيضاً. وكان التدخل الروسي في سوريا بسبب خشية روسيا من تحول سوريا إلى ليبيا أخرى.

وبالتالي منذ عودة بوتين للرئاسة، ومع اندلاع الحرب الليبية الأهلية في مرحلتها الثانية في ربيع ٢٠١٤ وظهور المشير خليفة حفتر، رأت روسيا أنها خسرت ليبيا على المستوى الاستراتيجي، وعلى المستوى الاقتصادي تحديداً في قطاع النفط والغاز؛ حيث خسرت روسيا نحو ١٠ مليار دولار من تعاقداتها السابقة مع نظام القذافي.

وبذلك كانت عودة اندلاع الصراع في ليبيا، فرصة لروسيا لإصلاح الخطأ الذي ارتكبه عام ٢٠١١ من ناحية، وفرصة لتحقيق أهداف جيواقتصادية من ناحية أخرى. فروسيا ستقوم بإعادة إنتاج النفط أو الاستثمار فيه. وإنه بالنظر إلى خريطة تدخل روسيا في المنطقة، نجد أن هناك هلالاً من النفط الروسي يمتد من استثمارات روسية في قطاع النفط في العراق، متمثلة تحديداً في إعادة الحيوية لقطاع النفط في سوريا، إلى وجودها في تعاقدات للطاقة في شرق المتوسط، وفي مصر وليبيا. وهو مكسب لن تفرط فيه روسيا، خاصة أنه يرتبط بسياسة إقليمية أوسع، فهي تدرك تماماً نجاح الجيش الوطني الليبي، مع بدء عمليات التحرير في أوائل ٢٠١٥، في السيطرة على مساحات واسعة بها نحو ٨٠٪ من الثروة النفطية في ليبيا، سواءً في الهلال النفطي أو في الجنوب. لكن الطرف المسئول حالياً عن إدارة التعاقدات التي أجرتها روسيا مع القذافي، هو حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا من خلال المؤسسة الوطنية للنفط. وهو ما يوضح أن روسيا تحاول إيجاد أكثر من طرف يمكنها التعامل معه، وبالتالي تحقق التوازن لتدخلها في ليبيا. وربما تكون روسيا أكثر ميلاً للدفاع عن شرق ليبيا؛ لأسباب تتعلق بمحاربة التنظيمات الإرهابية.

وهناك هدف آخر هام جداً للاستثمارات الروسية الاقتصادية في ليبيا، يتعلق بأن ورقة الضغط الأساسية التي تمارسها روسيا على أوروبا مرتبطة بتدفقات النفط والطاقة الروسية إلى أوروبا، وبالتالي تمثل نقطة ضعف كبيرة للسياسة الأوروبية في أي عملية تفاوضية. فبالنسبة لأوروبا، اكتشاف النفط في البحر المتوسط والحصول عليه من الخليج العربي وليبيا والحصول على غاز من الجزائر، كلها أوراق لتقليل اعتماديتها على النفط الروسي، وبذلك تكون ميزة استراتيجية لأوروبا في التعامل مع روسيا. لكن الأمر معكوس بالنسبة لروسيا؛ حيث تريد الاستثمار في قطاعات النفط والطاقة في دول الشرق الأوسط، وهذا دليل على قدرتها على السيطرة والضغط على القرارات الأوروبية من خلال السيطرة على النفط في منطقة جنوب أوروبا شرق وجنوب

البحر المتوسط. وبالتالي فإن روسيا ترى الأمر بصورة أكثر تعقيداً من مجرد دعمها للمشير خليفة حفتر. فهي لا تريد فقط الحصول على مجرد استثمارات تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار، لكنها تسعى بالفعل إلى فرض مزيد من الضغط على أوروبا.

#### ٤- تركيا

تركيا طرف إقليمي، وهناك حقيقة جغرافية يصعب على كثير من الأتراك وأنصارهم وأشياعهم في الدول العربية تصديقها، وهي أن تركيا إحدى أكبر الدول المستوردة للطاقة بجميع أشكالها في العالم، فيما عدا النفط. فهي دولة عريقة وكبيرة سواء على مستوى المساحة أو الكثافة السكانية، وأيضاً دولة متطورة. وبالتالي هي في حاجة إلى مزيد من الطاقة، لكن رغم ما تم اكتشافه من غاز في شرق المتوسط، فلم يتم اكتشاف أية مواقع للغاز في السواحل التركية. وبالتالي اتجهت تركيا مؤخراً إلى التعاقد والتفاهم مع تنظيم داعش في سوريا والتنظيمات الكائنة في شمال العراق لسرقة النفط السوري وتوريده بأثمان رخيصة إلى تركيا. فالاستيلاء على النفط أو أيٍّ من مصادر الطاقة هو هدف استراتيجي بالنسبة لتركيا التي لا تستطيع تحقيق عمليات التنمية أو التحضر المدني فيها بدون طاقة. ولذلك، تركيا تهدف إلى الاستيلاء على النفط والغاز الليبي.

تاريخياً: إن تركيا موجودة في ليبيا كدولة صديقة منذ نظام القذافي وما قبل ذلك، من خلال قطاع التصنيع والقطاع العقاري؛ حيث كانت تعمل أغلب الاستثمارات التركية في هذا القطاع منذ السبعينيات. وفعلياً بعد الاتفاقية التي عقدها حكومة أنقرة مع حكومة الوفاق الوطني، كانت أغلب الشركات التي عادت للعمل في ليبيا متخصصة في هذا القطاع بالأساس. وبالتالي لم يعد لشركات النفط التركية حصة أساسية في كعكة الاقتصاد الليبي إلى الآن على الأقل. ورغم التعاقد الذي تم بين حكومة أنقرة وحكومة الوفاق الليبي فيما يخص البحث عن النفط واستخراجه في مناطق معينة، فإن هذه المناطق الموجودة في شرق ليبيا تقع تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي. أما بالنسبة لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين حكومة الوفاق وأنقرة في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، فهي تمتد من الجنوب الغربي للسواحل التركية وصولاً إلى شرق ليبيا، وليس إلى غرب ليبيا. هذا يعني أنه إن لم تسيطر حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا، ومن ورائها تركيا، على هذه المنطقة، فلن يكون لهذه الاتفاقية أي أهمية.



ومن ثم يتضح لنا أن سعي تركيا للسيطرة على شرق ليبيا ودخول سرت هو نقطة أساسية لها لتفعيل هذه الاتفاقية. لكن إن افترضنا سيطرة شركات الطاقة التركية على شرق ليبيا من خلال السيطرة العسكرية لحكومة الوفاق، فهناك صعوبة كبيرة ستواجه تركيا في عملية إدارة استخراج النفط والغاز من هذه المنطقة. فهي ليست كدولة مثل روسيا أو إيطاليا أو فرنسا أو بريطانيا في مضمار استخراج النفط وتكريره، مقارنة بضعف خبراتها في هذا المجال، وهو ما يفرض حدوداً على قدراتها.

ويمكن أن نقول إن الهدف الأساسي لتركيا من التدخل في ليبيا، هو محاولة استغلال وجودها العسكري، وبالتالي وجودها الاقتصادي والسياسي؛ للضغط على الدول التي تقتسم غاز شرق المتوسط. فبسيطرة حكومة طرابلس؛ على شرق ليبيا، قد تصبح هذه الاتفاقية قيد التنفيذ، الأمر الذي سيسبب عرقلة دول؛ مثل مصر واليونان وقبرص عن تنفيذ خططها.

ويتضح لنا أن التدخل التركي هو ورقة تفاوض بالأساس؛ فبعد إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط والتحالف الواضح بين مصر واليونان وقبرص وأيضاً إيطاليا، وجدت تركيا نفسها محاصرة، وهو ما دفعها إلى التدخل في ليبيا وتقديم الدعم الكامل لحكومة الوفاق في طرابلس؛ من أجل كسر هذا الحصار، والضغط على هذه الدول من الخارج من خلال تدويل الصراع في ليبيا.

وبذلك يتضح لنا أن المصالح ليست اقتصادية خالصة؛ وهنا يتجلى دور الأهداف الجيواقتصادية للدول وسعيها وراء حزمة من الأهداف المترابطة والمتداخلة لتحقيق مصالحها. نجد أن تركيا التي تتحدث عن النفط الليبي، لديها قيود كبيرة جداً سواءً على المستوى الجغرافي أو على مستوى السيطرة العسكرية وإدارة النفط الليبي. بينما تمسك روسيا بأوراق كثيرة جداً، وتدرك أن تركيا أوجدت لنفسها مساحة للضغط في غرب ليبيا لتكرار ما حدث في سوريا تقريباً. فكلها محاولات لاقتسام الثروات دون أي صراعات أو تصعيد.

## سؤال: ما تأثير التدخل التركي في ليبيا على ملف غاز شرق المتوسط، ومن ثم تأثيره على المصالح المصرية؟

بالنسبة إلى مصر على وجه التحديد، تعد ليبيا بمثابة فرصة ضائعة على المستوى الاقتصادي، وليس على مستوى النفط فقط. فلا شك أن وجود حكومة مستقرة في ليبيا وقدرتها على تحسين البنية التحتية لقطاع النفط، كانت لتصبح فرصة كبيرة جدًا لمصر في استيراد النفط الليبي رخيص الثمن وعالي الجودة بما يدعم الاقتصاد المصري، وخاصة أن مصر لديها خبرة طويلة في عملية استخراج البترول وتكريره.

أما على مستوى ملف العمالة، فإن حالة عدم الاستقرار في ليبيا التي تستوعب ملايين العمال المصريين، تشكل ضغطًا كبيرًا على فرص التشغيل في الداخل المصري. هذا بالإضافة إلى المخاطر الأمنية على مصر المرتبطة بالتدخل التركي في ليبيا واحتمالية عودة جماعات التهريب والجماعات الإجرامية وشبكات تجارة الأسلحة والمخدرات للنشاط في منطقة شرق ليبيا، ومن ثم الضغط على الحدود المصرية. وأيضًا عودة الجماعات الإرهابية المدعومة من تركيا وحكومة الوفاق، وتمثل تهديدًا مباشرًا لخط الدفاع بغرب مصر.

لكن المشكلة الحالية تتجسد في الدبلوماسية العدائية لتركيا ودعمها للمعارضين؛ مثل جماعة الإخوان الإرهابية. وفي ظل عودة الصراع مرة أخرى في ليبيا مع اتساع نطاق الصراع على ليبيا إلى شرق المتوسط، هناك مخاوف من دخول الصراع إلى منطقة شرق المتوسط واحتمالية توقف إنتاج الغاز لمدة لا تقل عن خمس سنوات مما سيهدد فرص الاستثمار المصري في هذا المورد الضخم الذي اكتُشِف في حقل ظهر وحقول أخرى في شمال الدلتا والسواحل الشمالية لمصر. لكن رغم أن مصر دولة لا تسعى لإثارة المتاعب ورغم إدراكها أن تركيا لا تسعى لمواجهة مباشرة مع أي قوة إقليمية أو دولية؛ فإن عملية التهديد المستمر والخطاب العدائي قد يؤدي إلى حالة من سوء الحسابات واشتعال الصراع في منطقة شرق المتوسط أو على الحدود الليبية، وهي كلها محاور للأمن القومي المصري المباشر.

وبالتالي من مصلحة مصر أن تصل إلى تسوية في ليبيا، وأن تجد إطارًا للتعاون في شرق المتوسط، وأيضًا إيجاد محاولات للضغط على الطرف التركي للتهديئة من عملية التصعيد المستمر، بالإضافة إلى مد خطوط التحالف مع الحلفاء في المنطقة على أساس التعاون المشترك. فيجب أن تجد مصر قنوات خارجية للتأثير على الداخل التركي؛ مثل

ما تقوم به دول أخرى. فعلى سبيل المثال، رغم دعم إيطاليا لحكومة الوفاق سابقًا على خلفية ملف النفط وملف اللاجئين، فهي تشعر حاليًا بعدم ارتياح. لكنها وجدت في النهاية أنها لن تستطيع التأثير في غرب ليبيا إلا بالحديث مع أنقرة؛ وحيث إنه لا توجد خلافات سياسية مباشرة، فهناك قنوات مفتوحة بين الطرفين. لكن بالنسبة لمصر، فمنذ عام ٢٠١٣، تغيب تلك القنوات المفتوحة مع الجانب التركي، وبالتالي، فإن الحل في هذه الحالة هو الحديث مع أطراف قد تكون غير رسمية لكنها قادرة على التأثير في الداخل التركي لكبح جماح السلوك العدائي التركي. كما أنه لا بد لمصر أن تتعامل مع ليبيا ليس كمسألة أمنية فقط، بل كفرصة كبيرة على المستوى السياسي والجيوستراتيجي والاقتصادي، وأن تستثمر في قيام دولة ليبية مستقرة. ولعل أفضل ما في المشهد الحالي هو عودة العلاقات بين المسؤولين في مصر وليبيا ومع القبائل أيضًا، وهذا يعني أن هناك أطرافًا يمكن التواصل معها داخل ليبيا إلى جانب الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا.



ISBN 978-977-452-581-2